جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان :

دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري ـ وكالة برج بوعريريج ـ

من إعداد الطلبة :

جمال تيت

محمد سعيداني

تحت إشراف الأستاذة:

د. وفاء شماني

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠
١٤٢٠

إهــداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء
إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان
إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة
إلى قرة العين.
"أمي العزيزة"حفظها الله.
إلى من علمني الكفاح والصبر إلى الذي تعب كثيرا من أجل
راحتي وتعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم
"أبي العزيز "حفظه الله.
إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي ، إبراهيم ، محمد الصادق ، عبد الغني.
إلى إبنتي ، بلسم .
إلى كل أساتذتي في قسم العلوم الإقتصادية .
إلى من جمعني بهم منبر العلم .
إلى زميلي محمد سعيداني وكل عائلته الكريمة .
إلى روح المرحوم " سعيداني يوسف " رزق الله والديه الكريمين جميل الصبر.

إلى من لهم فضل خاص ، ميلود زنكري ،لعايب وليد ،سنوسي حسان ، رماش سفيان
،دهيمات سليم .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

تيت جمال

إهداء

أقدم هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي العزيزين

زوجتي الغالية

أولادي فلذة كبدي (سجى _ عبد المؤمن)

العائلة من قريب وبعيد وأصدقاء العمل

وأخص بإهدائي هذا إبن أخي المتوفي **"سعيداني يوسف"**

سعيداني محمد

كلمة شكر وعرفان

الحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت والحمد لك بعد الرضى.

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وان نسدي الشكر لمستحبيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولا وقبل كل شيء أزف بقلم احترام وبتقدير خالص التشكرات إلى أستاذتنا الفاضلة المشرفة على هذا البحث الدكتورة " وفاء شماني "، وثانيا إلى كل أساتذة جامعة محمد البشير الإبراهيمي

الذين لم يبخلو علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم ودعمهم.

من خلال هذا البحث، فكل الشكر والتقدير لكم أساتذتنا.

والى كل موظفي البنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج .

كما نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة وعلى قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع فكل الشكر والاحترام لكم.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن اشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا الموضوع سواء من قريب أو بعيد

راجين من الله عز وجل أن يجازيهم عنا خير الجزاء.

تيت جمال

سعيداني محمد

الملخص:

حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة الإ عتماد المستندي ودوره في تمويل التجارة الخارجية ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم أهمية الإعتماد المستندي كتقنية في تمويل التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر من خلال التطبيق على البنك الخارجي الجزائري . وكالة برج بوعريريج . و من خلال دراستنا حول البنك الخارجي الجزائري . وكالة برج بوعريريج . توصلنا إلى أن هذا البنك يعد أحد أهم البنوك التجارية على المستوى الوطني، حيث تعد عمليات التجارة الخارجية أهم أنشطة البنك الرئيسية، كما يوفر البنك للمتعاملين في ميدان التجارة الخارجية تقنية الاعتماد المستندي، و تستحوذ هذه التقنية على أكبر نسبة من مجموع المعاملات التجارية الدولية .

الكلمات المفتاحية : الإعتماد المستندي ، التجارة الخارجية ،البنوك التجارية.

Sommaire:

Nous avons essayé d’eexaminer cette étude et l’adoption de l’adoption du rendement dans le financement du commerce extérieur, Gràce à cett étude ,laportée de làdoption fiable comme un technique dans le financement du commerce extérieur et sait comment ils s àppliquent en algérie à travers la demande sur la banque externe algérienne -agence de bba-et à travers notre étude pour cette banque qui est l’une des banques commerciales les plus importantes au niveau national , lorsque les opérations commerciales étrangères sont les plus importantes des principales activités commerciales ,la banque fournit également aux secrétaires dans le domaine du commerce extérieur de làdoption des adoption ,cette acquisition technique accède au plus grand pourcentage des transaction commerciales internationales .

Mots clés : documentaire dépendance, commerce extérieur, banques commerciales.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص الدراسة	VI
الفهرس	VII-IX
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	X
مقدمة	ب
الفصل الأول :تمويل التجارة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الأول : عموميات عن التجارة الخارجية	3
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	3
الفرع الأول : مفاهيم حول التجارة الخارجية	3
الفرع الثاني :أهمية التجارة الخارجية	4
الفرع الثالث :هيكل التجارة الخارجية	5
المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية	5
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	6
المبحث الثاني : الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية و الوثائق المستعملة	8
المطلب الأول : الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية	8
الفرع الأول : المصدر	8
الفرع الثاني : المستورد	8
الفرع الثالث : البنوك التجارية	8
المطلب الثاني : الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية	10
المطلب الثالث : الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية	11
الفرع الأول : وثائق إثبات السعر	11
الفرع الثاني : وثائق النقل	12
الفرع الثالث : الوثائق الإدارية	13
الفرع الرابع : الوثائق الجمركية	13

الفرع الخامس : وثائق التأمين	14
خلاصة الفصل الأول	15
الفصل الثاني :التمويل عن طريق الإعتماد المستندي	
تمهيد	17
المبحث الأول : عموميات حول الإعتماد المستندي	18
المطلب الأول : مفاهيم حول الإعتماد المستندي	18
الفرع الأول : تعريف الإعتماد المستندي	18
الفرع الثاني : وظائف الإعتماد المستندي	19
المطلب الثاني : أنواع الإعتمادات المستندية	19
الفرع الأول : تصنيف الإعتمادات من حيث قوة التعهد	19
الفرع الثاني : تصنيف الإعتمادات من حيث طريقة التسوية	20
الفرع الثالث : تصنيف الإعتمادات من حيث الشكل والطبيعة	21
المطلب الثالث : منافع الإعتماد المستندي ومخاطره	22
الفرع الأول : منافع الإعتماد المستندي	22
الفرع الثاني : مخاطر الإعتماد المستندي	24
المبحث الثاني : آلية سير الإعتماد المستندي	24
المطلب الأول : أطراف الإعتماد المستندي	25
الفرع الأول : البنك المصدر الإعتماد	25
الفرع الثاني : المستورد (طالب الإعتماد)	26
الفرع الثالث : المصدر (المستفيد)	27
الفرع الرابع : البنك مبلغ الإعتماد (المعزز ، المؤكد)	27
المطلب الثاني : الوثائق الخاصة بالإعتماد المستندي	28
الفرع الأول : المستندات الأساسية	28
الفرع الثاني : المستندات الثانوية	29
المطلب الثالث : مسؤوليات البنوك في نطاق الإعتماد المستندي	30
الفرع الأول : مسؤوليات البنوك إتجاه بعضها البعض	30
الفرع الثاني : مسؤوليات البنوك إتجاه المستندات المقدمة	30
الفرع الثالث : مسؤوليات البنوك إتجاه العملاء	32
خلاصة الفصل الثاني	34

الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري . وكالة برج بوعريريج	
تمهيد	36
المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA	37
المطلب الأول : مفهوم البنك الخارجي BEA	37
المطلب الثاني : مهام البنك الخارجي الجزائري وأهدافه	38
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	40
المبحث الثاني : سير إجراءات تقنية الإعتماد المستندي بالوكالة محل الدراسة	44
المطلب الأول : نشأة الوكالة البنكية . 058 ، وظائفها ، مختلف مهامها وأهدافها	44
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج . 058 .	46
المطلب الثالث : دراسة ملف عن طريق الإعتماد المستندي لشركة X	52
خلاصة الفصل الثالث	58
الخاتمة	60
المصادر والمراجع	64
الملاحق	68

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA	**41**
2	الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج 058. .	**47**
3	التوطين البنكي	**54**

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	طلب فتح الإعتماد المستندي	**68**
الملحق 02	الفاتورة الأولية	**70-69**
الملحق 03	ارسال الملف (نظام سويفت) MT700	**71**
الملحق 04	قبول الملف	**73-72**
الملحق 05	تعديل الإعتماد المستندي MT707	**79**
الملحق 06	إذن بالدفع (قبول أو تفاوض)	**74**
الملحق 07	قبول جميع التحفظات	**75**
الملحق 08	إصدار وثائقي (البنك المصدر . البنك المستورد)	**76**
الملحق 09	فاتورة تجارية	**77**
الملحق 10	بوليصة الشحن	**78**
الملحق 11	رخصة التربص	**80**

مقدمة

أخذت عملية التطور الاقتصادي تحتل مكانة الصدارة كأهم وأصعب الأمور التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، ولهذا أخذت الدول تتسابق على أفضل السبل القادرة على تطوير الحياة الاقتصادية، ومواكبة التطور التكنولوجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يخدم المصلحة العامة، وذلك عن طريق التجارة الخارجية التي تحتل مكانة مرموقة في اقتصاد أي دولة، والتي قامت بربط اقتصاديات العالم بمه هو معروف من قضايا التصدير والاستيراد، نظرا لدورها المهم في تنمية اقتصاديات الدول المعاصرة.

لقد شهدت التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال تطورات وتغيرات عدة عرفتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، ساهمت بشكل كبير في تطوير المفاهيم والايديولوجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة ومواصلة الاصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث يعتمد هذا الأخير في الأساس على تحرير التجارة بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي فرض عليها الخروج من دائرة سيطرة قطاع المحروقات على اقتصادها وبالتالي تنويع صادراتها وزيادة حجم مبادلاتها التجارية، ومع اتساع المبادلات التجارية تتعدد العقود التجارية الدولية لكثرة العمليات وتعقدها، ومن أجل حماية فعالة لهذه العمليات استوجب على الجزائر بناء وتهيئة مؤسسات مالية من بينها البنوك التي تعد العصب المحرك لعمليات التمويل، خاصة التجارة منها، حيث تكمن أهمية الدور الذي تقوم به البنوك في تسهيل هذه العمليات، وتخفيف المخاطر والمشاكل التي قد تنشأ بين المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.

لتحقيق البنوك غرض كل طرف في عملية التبادل بما يساعد على إتمام الصفقات التجارية، وهم في حالة من الطمأنينة تضع تحت تصرفها مختلف أنواع وسائل التمويل التي تتطور بتطور عمل البنوك، هذه الأخيرة التي تدخل كطرف ممول لها، ونلمس هنا أن التعامل بحاجة إلى الحصول على تقنيات تمويلية، إذ يعد الاعتماد المستندي من أهمها لتميزه بالسرعة والأمان وتوفير السيولة النقدية، ومن أجل ذلك يتدخل البنك ويتوسط من أجل إتمام العملية التجارية بالشروط التي تحقق مصلحة الطرفين عن طريق هذه التقنية.

1 . أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في أن الاعتماد المستندي يعد من الوسائل الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية لتميزه بالسرعة والأمان وتوفير السيولة النقدية، حيث أن البنوك تلعب دور الوساطة في تسهيل العمليات التجارية وتخفيف المشاكل التي قد تنشأ بين المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.

2 . أهداف الموضوع

تتضح أهداف الموضوع فيمايلي:

. اكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا، وفكر القارئ الذي يستعين ببحثنا.

. التعرف على السياسات المنتهجة من طرف الدولة ومدى تأثيرها في تطوير التجارة الخارجية وسهولة تمويلها.

. تقديم أهمية الاعتماد المستندي كتقنية في تمويل التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر.

3 . طرح الإشكالية

هناك العديد من التقنيات المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية ومن بينها تقنية الاعتماد المستندي، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما هو دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية؟"

على ضوء الإشكالية الدقترحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

. فيما تتمثل أهمية التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق؟.

. ماهو دور البنك في المعاملات الخارجية؟.

. ماهي الطرق التي يتم بها تمويل التجارة الخارجية؟.

. ماهو الاعتماد المستندي وكيف تتم تسوية هذه التقنية في البنوك؟.

4 . الفرضيات

نصوغ فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

. التجارة الخارجية هي أحد ركائز الاقتصاد الجزائري.

. تلعب البنوك دورا فعالا في تمويل التجارة الخارجية.

. الاعتماد المستندي هو أداة تمويل ودفع في المعاملات التجارية الدولية.

5 . دوافع اختيار الموضوع

من بين دوافع اختيار الموضوع ما يلي:

. أهمية موضوع تمويل التجارة الخارجية خاصة وأن الجزائر تتجه نحو الاقتصاد الحر.

. مكانة الجهاز المصرفي في الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية.

. عدم معية الكثير من الباحثين والطلبة على مستوى الجامعات بتقنية الاعتماد المستندي.

6 . تحديد إطار الدراسة

عالج الموضوع الحالة العادية لتقنية الاعتماد المستندي بغض النظر عن المشاكل والمخاطر التي تنجم عن هذه التقنية (تلف البضاعة، عدم وصول المستندات...الخ.)

7 . منهج وأدوات الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المختار، ومن أجل الاجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات صحة الفرضيات المقترحة نتبع المنهج الوصفي، فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، والمنهج الاحصائي التحليلي فيما يتعلق بالدراسة الميدانية للموضوع، مع الاعتماد على الكتب والمذكرات الموجودة في جامعة برج بوعريريج ، والمعلومات المقدمة من طرف مسؤولي البنك الخارجي الجزائري BEA .

8 . تقديم خطة البحث

بغرض معالجة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي فقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول: تناول الفصل الأول عموميات حول التجارة الخارجية ،أما الفصل الثاني فتناول
الاعتماد المستندي كأداة وكتقنية هامة لتمويل التجارة الخارجية ،في الأخير شمل الفصل الثالث دراسة لحالة وكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية برج بوعريريج من خلال التعرض لحالة عملية تضمنت استخدام آلية الاعتماد المستندي لتنفيذ عملية استيرادية.

الفصل الأول:

تمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الرئيسي الذي يربط الدول ببعضها البعض وبالتالي نشوء نوع من التكامل والتقارب الاقتصادي فيما بينها، وتصبح علاقات التجارية الخارجية ضرورة حتمية لأي دولة خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الإقتصادية العالمية، لذا أصبح لزاما تطوير وتسهيل التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها والبحث عن أفصل الطرق التي تسمح بتوسيعها وهذا لكونها أساس التبادل الدولي،فهي تحتاج إلى تمويل دائم يضمن استمرارها، تلجئ معظم المؤسسات سواء المصدرة أو المستوردة إلى النظام البنكي الذي يمنحها عدة تمويلات من أجل السير الحسن للعمليات التجارية،وأحد انشغالاتها الرئيسية،خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد ووسيلة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، وبفضلها ينمو الاقتصاد الوطني لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تمويل التجارة الخارجية.وسيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول: عموميات عن التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني : الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية و الوثائق المستعملة .**

المبحث الأول : عموميات عن التجارة الخارجية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق ،كما تعتبر من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي ، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة.[1] لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها ، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول :ماهية التجارة الخارجية

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين الدول ،أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة ،وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص متمثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال

الفرع الأول : مفاهيم حول التجارة الخارجية

أولا : وردت عدة مفاهيم للتجارة الخارجية

المفهوم الأول : عرفت على أنها" : فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[2]

كما عرفت أنها" علمية التبادل التجاري الذي يتم بين دولة والعالم الخارجي " ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي:

- تبادل السلع المادية وتشتمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف مصنعة والسلع الوسيطية.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها[1].
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كماوتشمل القروض الدولية.
- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة الى الهجرة.[3]

---

[1] السيد محمد أحمد السبرتي، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 5 .

[2] موسى مطر ،باسم اللوزي، حسام داود ،وآخرون ،التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،2001، ص 13 .

[3] السيد محمد أحمد السبرتي، مرجع سابق ،ص ص ، 14.13.

المفهوم الثاني " : أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ، متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ،فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1]"

المفهوم الثالث : هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع ، والأفراد ، و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة ،أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2].

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا ما كان من الممكن اشباعها لو لم يقم التبادل التجاري بين الدول ، ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:[3]

- التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض ،إضافة أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة .
- تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيا رات فيما يخص مجال الاستهلاك ، والاستثمار ،وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي ، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد ،وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ،ومالها من آثارعلى الميزان التجاري.
- المساهمة الكبيرة في زيادة الدخل القومي ،بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا.
- تمثل التجارة الخارجية في السلع والخدمات مصدرا أساسيا للنشاط الاقتصادي للدول ،ويؤدي ذلك إلى تقوية المنافسة للدول مما يؤدي إلى التخصص و زيادة كفاءة الإنتاج

[1] السيد محمد أحمد السبرتي، مرجع سابق ، ص 8 .

[2] يوسف السعداوي ، دراسات في التجارة الخارجية ، دار الهومة ، الجزائر ، 2010 ، ص 12 .

[3] جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص 12 .

الفرع الثالث :هيكل التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دور هام في كل اقتصاديات دول العالم لأنها توفر لاقتصاد معين مايحتاجه من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط الإستيراد وتمكنه من التخلص من فوائض السلع والخدمات من خلال التصدير لذا تعتبر الصادرات والواردات أساس التبادل التجاري وبالتالي تقوم على أساسيين هما:

أولا :التصدير :وهو ضروري لتحقيق إي إرادات بالنسبة للدول التي تنتج سلع و خدمات والمنظور الاقتصادي للتصدير هو عبارة عن تدفق السلع المنتجة محليا وتصريف الفائض منها إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة، والزيادة في الدخل الوطني .حيث بزيادةالصادرات يحصل المصدرين على الدخل الإضافي الذي يدفعهم إلى الزيادة في إنفاقهم؛[1]

ثانيا :الاستيراد :وهو عبارة عن الشراء من خارج الحدود الجغرافية للبلد وهو يمثل الإنفاق الكلي حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات ألأجنبية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيد قوة في الخارج، وهناك نوعان[2]:

- الواردات الملموسة كالسلع؛
- الواردات غير الملموسة المتمثلة في الخدمات السياحية .

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية الى العوامل التالية:

- **لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا** – تحقيق الاكتفاء الذاتي – نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- **التخصص الدولي** : إن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها اعتمادا كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يحب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وامكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية
- **اختلاف تكاليف الإنتاج** : يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير .وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض

[1]Pienne Bounad, Eric Motaboad, **Commerce internationale**, Imprime Eneeg (DL), Octobre 1993, P 07.

[2] محمد يونسي ،إقتصاديات دولية ، جامعة الإسكندرية ، مصر ،1999 ، ص29 .

متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

- **اختلاف ظروف الإنتاج** : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج.
- **اختلاف الميول والأذواق** : هناك بعض الدول يفضلون المنتجات الأوروبية حتى لو توفر البديل في موطنهم الأصلي وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل القومي في الدولة.
- **اختلاف العوامل الاقتصادية** : ونقصد بها الموارد البشرية ،رؤوس الأموال وتكاليف الإنتاج ،وهي بدورها تختلف من دولة لأخرى.
- **اختلاف العوامل التكنولوجية** : التكنولوجيا في أبسط معانيها هي فن الإنتاج ، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج ،أما التقدم التكنولوجي فيتمثل في تطوير هذه الوسائل والأساليب مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بالكثير من العوامل نذكر منها:

1 .العوامل الإقتصادية :

وتتمثل في ما يلي: [1]

الأسعار والتكاليف : إن ارتفاع تكاليف السلع يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ،فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من السلع المرتفعة السعر والتكاليف.

- **الجودة** : تتأثر الأسواق العالمية بالتطورات التكنولوجية الحاصلة إلى إنشاء عامل المنافسة فتوجد فروقات عديدة لنفس المنتج في أماكن مختلفة من العالم.
- **التمويل** : يعتبر التمويل أداة تبادل بين الدول ،فالمؤسسات المالية والبنوك موجودة على المستوى الداخلي والخارجي تسمح بزيادة حجم التجارة الخارجية ، أي في تبادل السلع والخدمات وقلة هذه المؤسسات يؤدي إلى نقص حجم التبادل التجاري.

[1] موسى مطر، باسم اللوزي ،حسام داود ،وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ،17. 18 .

- **نفقات النقل** : يؤثر النقل في التجارة إلا أن التطورات الحديثة جعلته يحظى رغم كل الصعوبات التى كانت تواجهه بإدخال سلع متنوعة من التبادل التجاري يجعل نفقات النقل مرتفعة.
- **الندرة النسبية** : يعني عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب والاحتياجات الخاصة ،فالتباعد بين العرض والطلب من مختلف السلع والخدمات يخلق حاجة الدولة في التخلي عن فوائضها وجلب ما تحتاجه.

2. العوامل البشرية :

وتتمثل في ما يلي :[1]

- **توزيع السكان** : يختلف توزيع السكان من إقليم لآخر ، يعنى هذا أن سكان العالم غير موزعين توزيعا متجانسا في الأقاليم المختلفة ويرجع ذلك لعدة عوامل تتصدرها العوامل الطبيعية كالمناخ ومظاهر السطح التي تؤثر في العمليات الإنتاجية ،والمواد الطبيعية التي يمكن أن يستغلها الإنسان وتعمل على تجمعه بأعداد متباينة إلى جانب العوامل البشرية التي تشمل المواليد والوفيات والهجرة التي تؤدي الي تباين معدلات نمو السكان والجهات المختلفة. [2]
- **مستوى معيشة السكان** : يختلف مستوى معيشة السكان داخل الدولة الواحدة من إقليم لآخر من السكان وكل هذا له تأثير على الإنتاج الاقتصادي من حيث التوزيع والنوعية والكمية إلى جانب تحديده لأنماط الاستهلاك ،وبالتالي مدى الحاجة إلى الأسواق العالمية كمصدر الواردات أو لتصدير المنتجات.

3. العوامل الحضارية:

تتمثل العوامل الحضارية التى تؤثر في الإنتاج الاقتصادي في النظم الاجتماعية والمستوى الحضاري ومدى التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية و الارتباطات الدولية ،و رأس المال والعادات والتقاليد ،السوق الذي يتأثر إلى حد كبير بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية للسكان ،وتؤثر النظم الاجتماعية في أسلوب استغلال الموارد الطبيعية وفي نوعية الإنتاج وكميته وبالتالي دوره في التجارة الخارجية.

4. العوامل الطبيعية :

ونذكر منها:

- **التركيب الجيولوجي** : وهو من بين العوامل الطبيعية المؤثرة بشكل مباشر في توزيع الموارد المعدنية والصخور ويتصف توزيع الموارد المعدنية في صخور القشرة الارضية بعدم التجانس بين الدول العالم مما أدى إلى نشاط حركة التجارة الخارجية للمعادن.

- **المناخ** : وذلك من خلال المناخ المباشر وغير المباشر في تحديد طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وحجم إنتاجها على مستوى دول العالم ،وهي خصائص متباينة مما أسهم في زيادة نشاط حركة التجارة الخارجية لمنتجاتها.
- **الموقع الجغرافي** : يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في أي إقليم وتصديرها إلى العالم الخارجي فعامل الموقع الجغرافي الجيد يساهم مع عوامل أخري في تزايد إسهام بعض دول العالم في التجارة الخارجية للعديد من السلع والمنتجات بالإضافة إلى سهولة الاتصال بالأسواق العالمية وانخفاض تكلفة ذلك.

المبحث الثاني :الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية والوثائق المستعملة:

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع والخدمات بين الدول حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة وحتى تكون عملية انتقال البضاعة قانونية وذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة.

المطلب الأول :الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية:

يمكن حصر مختلف الاطراف المباشرة الفاعلة في التجارة الخارجية فيما يلي:

الفرع الأول :المصدر:

هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها .وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة.

الفرع الثاني :المستورد:

هو الذي يشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.

الفرع الثالث :البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل وهي القروض التي تقل مدتها عن سنة ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع فالبنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين أي بين المقرضين وبيت عرض النقود وطلبها إذ تمول المشر وعات بالأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها،

وتحول المدخرات إلى رأسمال منتج نشيط فتساعد بذلك على تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد القومي، وهي تقوم بوظيفتين هامتين الأولى نقدية والثانية تمويلية.

تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري كما أصبحت في الوقت الحالي معقدة بسبب التنظيمات التي تضعها الدول في النقد الأجنبي التي تهدف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات .اقتضت هذه التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك ألتجارية حيث تقوم بخدمة التجارة الخارجية إذ أن عليها الإشراف على تنفيذ الرقابة والقيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية .وتقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات في مجال المعاملات الدولية من أبرزها الخدمات التي تقدم للمصدرين فضلا على الخدمات الدولية ومن أهم هذه الخدمات: [1]

أولا :خدمات المصدرين والمستوردين:

أ) **تقديم المعلومات والمنشورة** :من خلال نشرات دورية تشرح حالة الأسواق الدولية من النواحي الاقتصادية، وإمكانية عقد صفقات مع أي منهما حيث أن قواعد الرقابة على النقد والحصص والرسوم الجمركية والمخاطر المحتملة التي يمكن تقابل المصدرين في التعامل مع الدول المختلفة، كذلك المستندات ووسائل الشحن المرغوبة من طرف هذه الدول وتقديم وتحديد أسعار الصرف للعملاء في مختلف بلدان العالم؛

ب) إنهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والإستيراد :من خلال فروع البنوك في الخارج أو المراسلين المنتشرين في كافة أنحاء العالم، وذلك باستخدام أنواع مختلفة من الوسائل مثل الاعتمادات والكمبيالات المستندية؛

ج) تمويل عمليات التبادل: من خلال الحسابات الخارجية المدينة ومن خلال القروض وقبول الكمبيالات المستندية، وضمان إتمام المعاملات بشكل مرضي للأطراف المختلفة؛

د) إجراء التأمين :اللازم خلال حركة السلع حتى تصل إلى المستثمرين وتقديم تسهيلات السفر والتعامل مع المستوردين في الخارج؛

هـ) إجراء عمليات التحصيل المستندية للمبيعات الدولية :وتتجلى أهمية التمويل المصرفي للتجا رة الخارجية فيما يلي:

[1] طلعت أسعد عبد الحميد ،الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، مصر ،1998 ،ص 189 .

- التقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين والمستوردين؛
- تجاوز عقبة تباين نظم النقد في الإستيراد والتصدير بين الدول؛
- حماية المصدرين من المخاطر السياسية والتجارية...إلخ .عن طريق ما يسمى بضمانات القروض الأجنبية بغرض تجنب المخاطر السياسية وحالات عجز المدين عن الوفاء، وعدم قابلية عملات بعض المستوردين للتحويل؛
- التسهيل على المصدرين على الحصول على قيم سلعهم فورا أو دون تجميد أموالهم لمدة طويلة . وذلك عن طريق الإقراض بضمان مستندات الشحن أو خصم الكمبيالات المسحوبة على المستوردين في الخارج.

ثانيا :خدمات تمويل التجارة الدولية:

تتعدد طرق التسديد التي يمكن أن يقوم بها كل من المصدر والمستورد الخارجي في تداول الحقوق بينهما، ومن بينها استخدام الكمبيالات المستندية بأنواعها، والاعتمادات المستندية.

المطلب الثاني :الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية:

تتمثل في:

أولا :الناقل : بكل أشكاله (الجوي، البري، البحري، السكك الحديدية، الجوي، البريد) ؛

ثانيا :التأمين :نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التامين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه. تمر عملية التأمين بمراحل هي:

- **الحصول على الوثائق** :الفاتورة التجارية وسند النقل كافيان لإبرام عقد التأمين على البضاعة في شركة التأمين؛
- **إبرام عقد التأمين** :هو تعهد شركة التأمين على البضاعة كتابيا مقابل دفع قسط التأمين من طرف المؤمن له، وفقا للشروط المتفق عليها في العقد.

ثالثا :رجل العبور:يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين. يمكن أن يكون رجل العبور (وكيل النقل، وكيل معتمد لدى الجمارك، كيل بالعمولة) [1].

المطلب الثالث :الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية:

التجارة الدولية تتطلب وجود مستندات النقل، مستندات إدارية، مستندات تأمين،مستندات جمركية .هنالك العديد من المستندات المختلفة التي يجب توفرها لإكمال عمليتي الاستيراد والتصدير . تستعمل المستندات التالية:

الفرع الأول :وثائق إثبات السعر:

تتمثل في مختلف أنواع الفواتير المنصوص عليها من طرف بنك الجزائر، وفقا للمادة 7 من القانون 91-12 الصادر في 1991/08/14 والتي تتضمن :

- الإشارة إلى أطراف العقد؛
- عنوان ورقم التسجيل في السجل التجاري؛
- البلد الأصلي للمنتوج؛
- طبيعة لبضاعة أو الخدمة المقدمة؛ الكمية، السعر الوحدوي الإجمالي؛
- قيمة الفاتورة؛
- تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ التسليم؛
- شروط البيع والتسليم؛
- تاريخ وطرق التسديد.

ونميز بين مختلف الفواتير التالية :

أولا :الفاتورة التجارية :تعتبر الفاتورة التجارية الوثيقة المحاسبية الأكثر أهمية في عمليات التبادل الدولي ليس فقط لإثبات الديون وإنما للسماح للمصالح الجمركية بمراقبة البيانات المتعلقة بالبضاعة المشحونة؛

ثانيا :الفاتورة الشكلية :تعتبر الفاتورة الشكلية فاتورة مبدئية مستعملة في عمليات التجارة الخارجية إذ تحرر من طرف المصدر لصالح المستورد وهذا قبل الاتفاق النهائي على الصفقة التجارية .تحتوي هذه الفاتورة

[1] الأمر رقم 95 . 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 هـ الموافق ل 25 جانفي 1995 م ، المتعلق بالتأمينات (العدد 13/ 1995 م من الجريدة الرسمية) ، ص 11 .

على معلومات خاصة بالبضاعة، المبلغ الإجمالي، ثمن الوحدة، الوزن، الكمية، شروط البيع فهي عموما لصالح المستورد إذ تسهل عليه الاجراءات الإدارية مثل الحصول على تأشيرة الاستيراد كما تعتبر جزءا من مستندات الاعتماد المستندي في حالة اختياره كوسيلة دفع؛[1]

ثالثا :الفاتورة المؤقتة :وهي الفاتورة التي تستعمل عندما لا تتوفر لدى المورد كل العناصر الضرورية والتي تسمح له بتحرير فاتورة تجارية أو عندما تتعلق بالبضاعة التي تتعرض للنقصان أثناء الطريق؛

رابعا :الفاتورة القنصلية: هي فاتورة تجارية تحتوي على تأشيرة قنصلية بلد المستورد الموجودة في بلد المصدر هذه التأشيرة هدفها الرئيسي هو إعطاء طابع رسمي للبيانات المذكورة فيها مثل :مصدر البضاعة وقيمتها؛

خامسا :الفاتورة الجمركية: هي فاتورة محررة ومؤقتة من طرف المصدر حسب الاجراءات المنصوص عليها من طرف مصلحة الجمارك إذ يصرح بها لدى الجمارك فقط.

الفرع الثاني :وثائق النقل:

تتمثل وثائق النقل فيما يلي:

أولا :وثيقة النقل الجوي: هي وصل استلام يثبت أن البضاعة قد أرسلت عن طريق الجو، وتحرر من طرف شركات النقل الجوي، وتحت مسؤولية المصدر وهي عقد قانوني توضح فيها وضع كل الأطراف غير قابل للتفاوض لأنها مقررة لشخص مسمى؛

ثانيا :وثائق النقل البحري:

أ) بوليصة الشحن البحري :وثيقة تعتبر كوصل تسلم البضاعة، ومستند يؤكد ملكية البضاعة المذكورة فيها للجهة التي حرر لأمرها، حيث تعطي النسخة من بوليصة الشحن للشاحن بعد أن يتم شحن البضاعة.

أهم البيانات التي تحتويها هي:

- اسم ربان السفينة الذي يقودها أثناء الرحلة؛
- عدد الطرود أو الصناديق المشحونة ووزنها؛
- اسم الميناء المرسل إليه للبضائع؛
- اسم المستورد كاملا وعنوانه؛
- رقم وتاريخ البوليصة والتوقيع.

[1] Chibani Rabah, Le Vade-Mecun de l'import-export. Edition ENAG 1997 P ,43.

ب) سند الشحن :هذه الوثيقة تسمى" سند الشحن "لأنها ليست حجة للإرسال الفعلي للبضائع لكن حضورها فقط من اجل التعليمات المتعلقة بالنقل .ويتخذ عدة أشكال أهمها:

- **سند شحن كامل** :يعطي حق ملكية البضاعة كامل السند، لكن خطر الضياع أو السرقة يجعل هذا الشكل قليل الاستعمال؛
- **سند شحن مسمى** :يبين عليه اسم المرسل إليه وهو الوحيد الذي له القدرة على حيازة البضاعة؛
- **سند شحن غير مسمى** :هو صادر لأمر المستورد أو لبنكه (بنك الإصدار) فهو يسمح بانتقال ملكية البضاعة عن طريق التظهير.

ثالثا :وثائق النقل البري:

أ) النقل عن طريق السكك الحديدية :هو وصل إرسال بسيط يثبت بأن البضاعة قد أرسلت من الخارج عن طريق السكك الحديدية؛

ب) رسالة النقل البريدي الدولي :تنص الاتفاقية الدولية لنقل البضاعة عن طريق البر على مستند خاص يسمى رسالة النقل البري الدولي.

الفرع الثالث :الوثائق الإدارية:

أولا :شهادة المنشأ :تحرر من طرف السلطات المعنية بعمليات الاستيراد والتصدير كالغرفة ألتجارية حيث يثبت فيها مصدر(منشأ) السلع والبضائع أي في البلد الذي نشأت فيه البضاعة.

ثانيا :شهادة الصحة والنوعية :هي وثيقة إدارية تصدرها السلطات أو المصالح الإدارية المكلفة بالجانب الصحي للبضاعة، حيث أنه يجب على جميع المنتجين للمواد الاستهلاكية أن يقوموا بتحديد تاريخ الإنتاج ونهاية الصلاحية على الغلاف الخارجي أو الداخلي لها؛

ثالثا :شهادة المطابقة :هي وثيقة إدارية تحتوي مجموعة من المقاييس التي تخضع لها البضاعة فالمستورد عندما يقوم بطلب السلعة أو البضاعة يجب أن يتأكد من أنها هي نفسها، وتطابق نفس المواصفات ألمطلوبة من حيث الكمية والنوعية وتحرر هذه الشهادة من طرف أجهزة الرقابة المخصصة لذلك.

الفرع الرابع: الوثائق الجمركية:

أولا :**التصريح الجمركي** :تخضع كل بضاعة تدخل التراب الوطني أو تخرج منه إلى عملية جمركية، ويجب على المستورد أو المصدر إعداد وتقديم وثيقة تعرف بالتصريح الجمركي، وهذا الأخير يضم كل المعلومات الخاصة بالبضاعة؛

ثانيا :دفتر القبول المؤقت :هو عبارة عن وثائق جمركية دولية تسمح بالتصدير المؤقت للمنتجات المحلية دون التعرض للإجراءات المؤقتة .يسمح بالقبول المؤقت كما يلي :[1]

- عينات تجارية؛
- منتجات موجهة للمعارض والتظاهرات التجارية، ولا يسمح باستعماله فيما يخص المواد الاستهلاكية والمنتجة الموجهة للتحويل أو التصليح ويسمح باستعماله لمدة سنة فقط وفيما يخص الفائدة التي يقدمها؛
- تخفيض التكاليف للمصدرين بإلغاء الرسوم على القيمة المضافة؛
- البلدان المتبنية للدفتر غير ملزمة بتقديم ضمانات للجمارك؛
- يسهل عبور الحدود ويسمح للمصدرين والمستوردين باستعمال وثيقة واحدة لجميع الإجراءات الجمركية اللازمة.

الفرع الخامس :وثائق التأمين:

وترتبط بالنقل البري، الجوي البحري للبضائع المعرضة للأخطار التي تستوجب الحماية عن طريق التامين ولتجنب هذه الأخطار فإنه تستعمل الوثائق التالية[1]:

أولا :بوليصة التأمين :هي عقد محرر بين المؤمن والمؤمن له، يبين الشروط العامة المتفق عليها بين الطرفين وكذا حقوق وواجبات كل منهما، ويجب أن تكون مؤرخة بنفس تاريخ سند النقل .إذا بوليصة التأمين تتمثل في المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد المخاطر التي قد تنجم أثناء عملية النقل ولها أهمية كبيرة بالنسبة للبنك لأن البضاعة تعد بمثابة ضمان في حالة تخلف المستورد عن دفع قيمتها؛

ثانيا :الملاحق :هي وثيقة تحرر عند إجراء تعديلات أو تغييرات في نصوص بوليصة التأمين لأن التعديلات تتضمن تسميات مستفيدين جدد وتدعى" :ملحق التوكيل"؛

ثالثا :الشهادة :عبارة عن وثيقة صادرة عن المؤمن تثبت صحة وجود بوليصة التأمين، ووثائق التأمين.

[1] طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 118 .

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذه الفصل برزت أهمية التجارة الخارجية ويمكن أن نقول إن التطور الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، وكل الدول تعتمد على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجبتها من السلع والخدمات والحقيقة التي تؤكدها التجارة الخارجية هي ان دول العالم لا تستطيع ان تعيش منعزلة عن غيرها متبعة في هذا الانعزال سياسة الاكتفاء لفترة طويلة من الزمن.

هناك علاقة وطيدة بين البنوك والتجارة الخارجية، تكمن هذه العلاقة في تمويل التجارة الخارجية عن طريق عدة طرق وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

التمويل عن طريق

الإعتماد المستندي

تمهيد:

إن عمليات التمويل والدفع في ظل التجارة الخارجية تتطلب وسائل دفع أكثر ضمان وثقة بالنسبة للمصدر والمستورد و إزالة شكوك كل منهما يمكن أن يتحقق من خلال الاعتماد المستندي.

فالاعتماد المستندي يمثل أحسن وأضمن وسائل الدفع الحديثة، حيث تستعمل هذه التقنية عن طريق فتح اعتمادات مستندية لدى البنك وذلك لتعذر سداد قيمة البضاعة نقداً حتى ولو كان السداد ممكناً بالنسبة للمستورد فهذا لا يمنع أنه يخشى أن لا يوفي المصدربإلتزاماته، وهذا ما يجعله يلجأ إليهما لتجنب المخاطر الناجمة عن عدم الإلتزام بالاتفاق.

المبحث الأول :عموميات حول الاعتماد المستندي:

يعد الاعتماد المستندي من وسائل الدفع الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية لتميزه بالسرعة والأمان وتوفير السيولة النقدية وكونه يتم بضمان من البنك حيث عرف الاعتماد تطورا وتنوعاً هذا ما جعل لكل من المصدر والمستورد الخيار قبل الاتفاق على النوع والكيفية التي تتم بها التسوية التجارية والتي تسمح بتنسيق وقت الدفع مع التسليم.

المطلب الأول :مفاهيم حول الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو عبارة عن خطاب ضمان صادر من بنك المستورد الى بنك المصدر لدفع قيمة المستندات كثمن للبضاعة وغيرها وتكون لها تاريخ معين للدفع ويكون التعامل بين البنك المستورد والبنك المصدر بالمستندات فقط.

الفرع الأول :تعريف الاعتماد المستندي:

يمكن تعريفه على أنه تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود مقابل استلامه مستنداته الشحن طبقاً لشروط الاعتماد والتي تظهرشحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة.

و يمكن القول أن الاعتماد المستندي يمثل في جوهره:

-" عملية بنكية يقوم خلالها البنك بدور الوسيط الملتزم المطمئن لكل من المصدر والمستورد، ويساعد على بناء الثقة المفتقدة بين طرفي العقد؛

- عملية بنكية يضمن بموجبها البنك للمصدر دفع قيمة بضاعته والتي تم شحنها، ويضمن للمستورد عدم قيامه بالدفع إلا بعد قيام المصدر بالشحن وبعد التأكد من مطابقتها للمواصفات المتفق عليها؛

- عملية بنكية تكون البنوك فيها مقيدة بالتعليمات المنصوص عليها في الاعتماد لا غير، وهو عملية بنكية تكون مرتبطة بمستندات فقط وليس بالبضائع؛

- عملية بنكية تكون فيها علاقة المصدر والمستورد ليست علاقة ناشئة عن عملية الاعتماد المستندي وإنما هي علاقة سابقة ومستقلة تنشأ عن عقد البيع المبرم بينهما، والبنوك غير ملزمة بالعقود المشار إليها بعقد البيع ولا علاقة لها بها[1]

[1] مازن عبد العزيز فاعور،الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية في ظل القواعد والأعراف الدولية ،منشورات الحلبي، لبنان ،ص 24 .

الفرع الثاني :وظائف الاعتماد المستندي:

للاعتماد المستندي وظائف أساسية تضمن بذلك السير الحسن لتبادل السلع والخدمات بين الدول وهذا ما جعله التقنية الأكثر استعمالاً بين المتعاملين في التجارة الخارجية ونذكر من هذه الوظائف[1]:

– وسيلة دفع دولية متعلقة بتبادل السلع والخدمات حيث أنها تقنية جديدة في تسوية التعاملات التجارية بين الدول؛

– وسيلة ضمان لأنه يوفر الضمان والثقة بين كل الأ طراف المتداخلة فيه لنجاح عملية التبادل بدون مخاطر التقلبات الاقتصادية والسياسية وحتى التشريعية في بلدان المتعاملين؛

– هو وسيلة لمنح الائتمان لكل من المست ورد صاحب فتح الاعتماد والمستفيد حيث أن المستورد يمكن أن يطلب قرض من البنك الفاتح للاعتماد لإتمام الصفقة والمصدر يمكنه أن يطلب أيضاً ائتمان لتلبية الطلبات.

المطلب الثاني :أنواع الاعتمادات المستندية:

يتنوع الاعتماد المستندي حسب عدة تصنيفات نتناولها فيما يلي:

الفرع الأول :تصنيف الاعتمادات من حيث قوة التعهد:

أولا :تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المصدر:

تتخذ الاعتمادات المستندية صورا مختلفة يمكن تصنيفها من حيث قوة التعهد أي مدى إلتزام البنوك بها إلى نوعيين:

أ– الاعتماد القابل للإلغاء أو (النقص) : يجوز تعديله أو إلغاؤه من البنك المصدر في أي لحظة دون إشعار مسبق للمصدر وهذا النوع نادر الاستعمال حيث لم نجد قبولاً في التطبيق العملي من قبل المصدرين لما يسببه لهم من أضرار ومخاطره؛

ب– الاعتماد القطعي (غير القابل للإلغاء) : هو الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق والتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف التي لها علاقة، ولا سيما موافقة المصدر فيبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزما بتنفيذ الشروط المنصوص عنها في عقد فتح الاعتماد وهذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الاستعمال لأنه يوفر ضماناً أكبر للمصدر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الإقتصادية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر،مصر، 2007 ،ص 249 .

[2] جمال يوسف عبد النبي ،الإعتمادات المستندية ،مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن ، 2001 ، ص 17 .

ثانيا :تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المراسل:

يمكن تقسيم الاعتماد إلى قسمين:[1]

أ- الاعتماد المستندي غير المعزز :بموجب الاعتماد المستندي غير المعزز يقع الإلتزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد ويكون دور البنك المراسل في بلد المصدرمجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة، فلا إلزام عليه إذا أخل أحد الطرفين بأي من الشروط الواردة في الاعتماد؛

ب- الاعتماد القطعي المعزز :في الاعتماد القطعي المعزز يضيف البنك المراسل في بلد المصدر إلى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط، وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين (البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل) في بلد المصدر فيتمتع المصدر بمزيد من الاطمئنان وبضمانات أوفر بإمكانية قبض قيمة المستندات، لا يطلب البنك فاتح الاعتماد تعزيزه من البنك المراسل (المعزز) إلا عندما يكون ذلك جزءاً من شروط المصدر على المستورد.

الفرع الثاني :تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة التسوية:

أولا :تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد:

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي من حيث طريقة الدفع للبائع المصدر:

أ- اعتماد الاطلاع :هذا النوع هو أكثر الاعتمادات شيوعا في اعتماد الاطلاع فبمجرد تقديم المصدر لبنك الإشعار المستندات المطلوبة في الاعتماد بإمكان المصدر الحصول على كامل المبالغ مباشرة؛

ب- اعتماد القبول :ينص على أن الدفع يكون بموجب كمبيالات يسحبها البائع المستفيد ويقدمها ضمن مستندات الشحن، على أن يستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم؛

ج- اعتماد الدفعات :اعتمادات الدفعات المقدمة أو الاعتمادات ذات الشرط الأحمر هي اعتمادات قطيعة يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدماً بمجرد إخطاره بالاعتماد، أي قبل تقديم المستندات وتخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية عند الاستعمال النهائي للاعتماد، وسميت هذه الاعتمادات هذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للفت النظر إليه[2].

[1] G. le grand, h, martini, management des opérations de commerce international, p 335.

[2] جمال يوسف عبد النبي ،مرجع سابق ، ص 21 .

ثانيا :تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المستورد:

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث مصدر تمويلها، فقد تكون ممولة تمويلاً ذاتياً من قبل العميل طالب فتح الاعتماد، أو ممولة تمويلا كاملاً أو جزئياً من طرف البنك فاتح الاعتماد.

أ) الاعتماد المغطى كلياً :هو الذي يقوم طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل للبنك، ليقوم البنك بتسديد ثمن البضاعة للبائع لدى وصول المستندات الخاصة بالبضاعة إليه .فالبنك فيهذه الحالة لا يتحمل أي عبىء مالي لأن العميل الآمر يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتح وتنفيذ الاعتماد، أو يكون في بعض الحالات قد دفع جزءاً من المبلغ عند فتح الاعتمادأو يسدد الباقي عند ورود المستندات؛

ب) الاعتماد المغطى جزئياً :هو الذي يقوم فيه العميل الآمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص؛

ج) الاعتماد غير المغطى :هو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلاً كاملاً للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلم المستندات، ثم تتابع البنوك التقليدية عملائها لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتفق عليه من آجال وفوائد عن المبالغ غير المسددة، وتختلف البنوك الإسلامية في كيفية تمويل عملائها بهذا النوع من الاعتمادات، حيث تعتمد صيغة تعامل مشروعة تسمى اعتماد المرابحة. [1]

الفرع الثالث :تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل والطبيعة:

أولا :تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل:

يمكن أيضاً تقسيم الاعتمادات من حيث الصورة والشكل إلى ثلاثة أنواع[2]:

أ) الاعتماد القابل للتحويل :هو اعتماد غير قابل للنقض ينص فيه على حق المستفيد في الطلب من البنك المفوض بالدفع أن يضع هذا الاعتماد كلياً أو جزئياً تحت تصرف مستفيد آخر، ويستخدم هذا النوع غالباً إذا كان المستفيد الأول وسيط أو وكيل للمستورد في بلد التصدير؛

ب) الاعتماد الدائري أو المتجدد :هو الذي يفتح بقيمة ومدة محددتين غير أن قيمته تتجدد تلقائياً إذا تم تنفيذه أو استعماله، حيث يمكن للمستفيد تكرار تقديم المستندات لعملية جديدة في حدود قيمة الاعتماد وخلال فترة صلاحيته وبعدد المرات المحدد في الاعتماد؛

[1] Annik Nuddrzo, théorie et pratique du commerce international, Paris, 1990, p 20.

[2] أحمد غنيم ،مرجع سابق ، ص 82 .

ج) الاعتماد الظهير :الاعتماد الظهير أو الاعتماد مقابل لاعتماد آخر يشبه الاعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطاًوليس منتجاً للبضاعة كأن يكون مثلا وكيلا للمنتج.

ثانيا :تصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها:

ويمكن تقسيم الاعتمادات المستندية باعتبار طبيعة الاعتماد إلى:

أ) اعتماد التصدير :هو الاعتماد الذي يفتحه المستورد الأجنبي لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يسعه من سلع محلية.

ب) اعتماد الاستيراد :هو الاعتماد الذي يفتحه المستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية. [1]

المطلب الثالث :منافع الاعتماد المستندي ومخاطره:

يعتبر الاعتماد المستندي من الوسائل الهامة في نطاق التجارة الدولية وينجم عن استخدامه في المعاملات الدولية تحقيق العديد من المنافع ومواجهة الكثير من المخاطر.

الفرع الأول :منافع الاعتماد المستندي

تتلخص في ثلاث مجموعات رئيسية وهي:[2]

أولا :مجموعة من المنافع تتعلق بالتسهيلات التمويلية :وتتمثل أهمها في النقاط التالية:

– تلبية رغبة المستورد في تمويل قيمة مشترياته من خلال الائتمان وتلبية رغبة البائع في الحصول على قيمة مبيعاته؛

– يساعد على تمويل معاملات محددة مطابقة للمواصفات المتفق عليها مع الوعد الدفع المؤكد، مما يقلل درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المصدر والمستورد معا؛

– في حالات عديدة يسمح الاعتماد المستندي للمستورد بالشراء بأسعار أرخص نسبياً مقارنة بالأسعار التي كان يمكن دفعها في حالة الشراء لأجل، والتي تتم وفقاً لشروط الشراء طويلة الأجل؛

– كما يساعد أيضاً في حالات معينة على إلغاء أو تخفيض مخاطر الائتمان التجاري إلى أدناه، ويتحقق ذلك عندما يتم تعزيز الاعتماد، ويكون في هذه الحالة غير قابل للإلغاء أو النقص، فالمصدر في ظل هذه

---

[1] محمد محمود فيمي ، القواعد والعادات الموحدة للإعتمادات المستندية ،معهد الدراسات المصرفية ، مصر ،2000 ، ص 23 .

[2] حسن دياب ، الإعتمادات المستندية التجارية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، لبنان ، 1999 ، ص 46 .

الشروط يكون متأكد من حصول قيمة مبيعاته نقداً ووفقاً لشروط الاتفاق بغرض النظر عن رغبة وقدرة المستورد على الدفع؛

– بالإضافة إلى ما سبق فإن الاعتماد المستندي يسمح بتخفيض مخاطر التبادل. [1]

ثانيا :مجموعة من المنافع تتعلق بتقديم الحماية القانونية:

يتم صياغة وتنظيم وتنظير الاعتماد المستندي من خلال مجموعة من التشريعات القانونية والقرارات الإدارية والتنظيمية، تشكل في مجموعها حماية قانونية لجميع أطراف التعامل والتي تتحقق من خلال:

– التشريعات القانونية السائدة في دولتي المصدر والمستورد؛

– القانون المدني في بلدان التعامل ؛

– العرف والتقاليد السائدة والتي يعكسها القانون العام والدستور في دول التعاقد؛

– مجموعة من القواعد القانونية أو التعاقدية.

ثالثا :مجموعة منافع تتعلق بتسهيلات ائتمانية:

إن الاعتماد المستندي أضمن وسائل الدفع الدولية حيث أنه يسمح بتقديم تسهيلات ائتمانية تساعد على نوع عمليات التبادل الدولي وهذا من خلال:

– يضمن للمصدر عدم انسحاب المستورد وهذا حسب الاتفاق المبرم في العقد التجاري الذي يربط بينهما وكذا المدة المتفق عليها في الاعتماد؛

– بالنسبة للمصدر يكون لديه ضمان – بواسطة الاعتماد المستندي – بأنه سوف يقبض قيمة البضاعة التي يكون قد تعاقد على تصديرها، وذلك فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلى البنك الذي يكون قد أشعره بورود الإعتماد؛

– أما بالنسبة للمستورد فإنه لا يدفع القيمة المحددة في العقد المبرم مع المصدر والمذكورة في صلب الاعتماد، إلا إذا قدم المصدر المستندات الدالة على حسن تنفيذ الإلتزامات المتعلقة به.[2]

[1] سعيد عبد العزيز عدنان ، الإعتمادات المستندية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، مصر ،2003 ، ص 1 .

[2] Paul Dupin, Les techniques du payement dans les contrats de vente à l’étrange, Entrepris moderne, 5éme édition, Paris,1986, P 30.

الفرع الثاني :مخاطر الاعتماد المستندي:

أولا :مخاطر المستورد :ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

– أخطار تجارية تتعلق بالبضائع من حيث استلامها، وتطابقها مع شروط العقد أو من حيث تعرضها لعطب أو نقص؛

– خطر المماطلة في الدفع من طرف شركة التأمين في حالة حدوث حادث؛ كذلك يمكن للمستورد استلام وثائق تحمل بيانات غير مطابقة (وزن البضاعة) ،عدد الطرود، القيمة المالية، الآجال المحددة، مدة الصلاحية، آجال الشحن؛

– أخطار تتعلق بتقلبات أسعار الصرف، فعندما يقوم المستورد بصفقة تجارية تكون قيمة العملة المحلية محددة بقيمة معينة لكن بعد القيام بكافة الإجراءات تتدهور هذه القيمة فتجد المستورد مجبر على دفع مبالغ أكثر من تلك التي كان يتوقعها؛

– خطر طلب مصاريف إضافية مقابل التسليم من طرف البنك الفاتح للاعتماد أو من المكلف بالنقل في حالة حدوث طارئ يتطلب أتعاب إضافية.

ثانيا :مخاطر المصدر:

ونلخص أهمها فيما يلي:[2]

– يمكن للمصدر أن يتعرض للمماطلة أو محاولة تعقيد الأمور من قبل المستورد، ذلك بإشتراط مستندات ووثائق ليست لها أهمية بالنسبة للعملية أو لم يتفق عليها من قبل لذا يجب عليه أن يكون يقظا؛

– رفض أو عدم قدرة الدولة أوالأطراف المتعاملة إجراء الدفع في المواعيد المحددة؛

– أخطار مالية تتعلق بانخفاض قيمة العملة المتفق عليها للدفع مقارنة بعملة البلد؛

– مخاطر سياسية تتمثل في الحروب والتوترات التي تؤدي إلى منع المستورد من تأدية إلتزاماته .

المبحث الثاني :آلية سير الاعتماد المستندي:

يتعين في بادئ الأمر التطرق إلى الأطراف المتداخلة في هذه العملية ومراجعة كافةالوثائق الخاصة بها، ليتم الشروع بعد مطابقة وتوافق المستندات مع متطلبات الاعتمادالمستندي، مرحلة التسوية ثم التحقيق ومعرفة مسؤولية كل طرف.

---

[1] فريد الصلح ،موريس نصر ،المصرف و الأعمال المصرفية ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان، 1989 ، ص 11 .

[2] خالد أمين بن عبد الله ، مرجع سابق ، ص 17 .

المطلب الأول :أطراف الاعتماد المستندي:

هناك ثلاث أطراف للاعتماد المستندي وهي الأطراف الأساسية ويأتي الى جانبهم طرف رابع وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز وفيما يلي التعريف بكل طرف.

الفرع الأول :البنك المصدر للاعتماد:

وهو يمثل أحد الأطراف الرئيسية للاعتماد المستندي وقد يسمى بالبنك فاتح الاعتماد إذ يتولى هذا الأخير إصدار الاعتماد المستندي لصالح المصدر متعهداً بدفع قيمة الصفقة المبرمة بين المصدر والمستورد وفقاً لشروط فتح الاعتماد المستندي، ويعتبر البنك المصدر الاعتماد بنكاً للمستورد حيث يتعامل نيابة عنه. حيث يتولد عن قبول البنك فتح الاعتماد لصالح المصدر عدد من المهام نلخصها في النقاط التالية:

– يتعين على البنك فاتح الاعتماد مراجعة الشروط والضوابط الواردة في الاعتماد المستندي المقترحة للتأكد من أنها تتفق وتتطابق مع سياسات البنك ومع المتطلبات القانونية واللوائح والتنظيمات السائدة في بلد البنك فاتح الاعتماد؛

– يتعين على البنك المصدر للاعتماد مراجعة تعليمات طالب الاعتماد المستندي والتأكد من أنها تتفق وتتطابق مع شروط العقد المبرم بين المستورد والمصدر أي أنها تتفق مع الطريقة التي سوف يتم بها إبلاغ المصدر؛[1]

– وفقاً للمراجعة السابقة فإن البنك مصدر الاعتماد يتعين عليه :

•إصدار خطاب الاعتماد لصالح المصدر وفقاً لشروط التعاقد المبرمة بين المصدر والمستورد وبما يتماشى مع الشروط الواردة في الاعتماد المستندي؛

• إجراء التعديلات التي قد يطلبها المستورد والتي لا تحتاج إلى موافقة بقية أطراف الاعتماد ومن ثم تصبح هذه التعديلات سارية المفعول طالما أنها لا تختلف القوانين والقواعد المحلية والدولية؛

•مراجعة المستندات اللازمة لتنفيذ الاعتماد وإخطار المستورد بأي مخالفة قد تحدث في المستندات.

– يتعين على البنك فاتح الاعتماد أن يفحص جميع المستندات المطلوبة في الاعتماد بعناية كافية ليتأكد من أنها في ظاهرها تطابق أو لا تطابق شروط الاعتماد ونصوصه وأن هذه المطابق الظاهرية للمستندات لشروط ونصوص الاعتمادات سوف تتم وفقاً للمعايير والقواعد المصرفية الدولية كما تعكسها هذه المواد

[1] غرفة التجارة الدولية ،القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، سنة 1992 ،المادة (03) .

والمستندات التي تبدو في ظاهرها متناقضة مع بعضها سوف تعد من ظاهرها غير مطابقة لشروط الاعتماد ونصوصه .كما لا يفحص البنك المستندات المقدمة له طالما لم تكن مطلوبة في شروط الاعتماد ويقوم بإعادتها إلى مقدمها أو تداولها دون أدنى مسؤولية عليها، ويتعين ألا تتعدى فترة فحص المستندات سبعة أيام عمل لدى البنك تبدأ من اليوم التالي لاستلام المستندات؛

– عند استلام المستندات فإنه يتعين على البنك فاتح الاعتماد أن يقرر من واقع المستندات ما إذا كانت مطابقة أو غير ذلك، وقد ترفض هذا البنك قبول المستندات التي تبدو مخالفة لشروط الاعتماد، وإذا قررالبنك رفضها عليه وبوجه السرعة إخطار مقدم المستندات بسرعة وإذا تعذر ذلك عليه استخدام أية وسيلة أخرى بشرط أن يتم ذلك قبل نهاية عمل اليوم السابع الذي يبدأ من اليوم التالي لتاريخ استلام المستندات.

وفي مقابل الخدمات المتنوعة والسابق الإشارة إليها والتي يقدمها البنك مصدرإعتماد للمستورد فإنه يحصل على عمولة وفوائد يتم الاتفاق عليها من البداية بموجب عقد مفصل يتولى صياغته عادة المستشار القانوني للبنك. [1]

الفرع الثاني :(طالب الاعتماد)المستورد:

قد يسمى بالمشتري وبغض النظر عن المسميات فإنه يمثل الطرف الذي يتقدم إلى أحد البنوك المحلية طالبا فتح اعتماد لإتمام الصفقة التجارية التي تمت بينه وبين المصدر ،ولكن حتى يتحقق ذلك عليه أن يقوم بمراجعة كافة المستندات اللازمة لإتمام إجراءات فتح الاعتماد المستندات التي يحددها البنك، وبعد استفاء كافة المستندات المطلوبة استنادا إلى الفاتورة الشكلية التي وردت للمستورد من المصدر يطلب المستورد من البنك فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر بمبلغ معين ولمدة محددة مقابل بضاعة محددة يتم توصيفها تفصيلياً من حيث الكمية والنوعية والسعر ..الخ.

وفقا للمراجعة السابقة فإن المستورد تقع عليه عدة إلتزامات من بينها ومن أهمها:

– دفع التأمين النقدي اللازم لفتح الاعتماد، وهو يمثل نسبة معينة من قيمة الصفقة المبرمة وهذه النسبة تتحدد بالاتفاق المبرم بين الطرفين؛

– دفع قيمة المسحوبات وفقاً للشروط التي يتضمنها الاعتماد المستندي؛

[1] غرفة التجارة الدولية ، القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، 1993 ، المادة (14) .

– الإلتزام بدفع العمولات والفوائد التي يتم الاتفاق عليها من البنك.

الفرع الثالث :المصدر(المستفيد):

قد يكون المصدر شخصاً أو مجموعة أشخاص أو شركة ...الخ وفي جميع الحالات فإن الاعتماد المستندي متمثلاً في خطاب الاعتماد قد يصدر باسم المستفيد مباشرة أو باسم أحد البنوك العاملة في بلده. وبصفة عامة فإن المصدر وبمجرد أن يستلم خطاب الاعتماد تقع عليه العديد من الإلتزامات من بينها: [1]

– التأكد من صلاحية الاعتماد المستندي والتأكد من أن مدة صلاحية الاعتماد المستندي تسمح بتقديم المستندات المطلوبة ومن ثمة الحصول على حقوقه المالية؛

– التأكد من أن نوع الاعتماد المستندي وشروطه وضوابطه مقبولة وممكنة؛

– التأكد من أن مواصفات البضاعة من حيث الكمية والجودة والسعر الواردة بالاعتماد تتماشى ظاهريا مع ما تم الاتفاق عليه في العقد المبرم مع المستورد؛

– التأكد من أن الاعتماد لا يتضمن أية شروط مخالفة تتعلق بدفع فوائد أو أية أعباء إضافية؛

– التأكد من متطلبات التأمين المنصوص عليها صراحة في الاعتماد؛

– يجب على المصدر أن يتأكد بنفسه أن اسم شركته وعنوانه كما هو وارد بالاعتماد، كما أنها مكتوبة بشكل واضح ومحدد؛

– التأكد من أن الاعتماد المستندي يصف بوضوح وبطريقة محددة المستندات التي يتعين على المستفيد تقديمها للحصول على قيمة الصفقة وأنه تتماشى ما تم الاتفاق عليه؛

– في الواقع فإن البنك فاتح الاعتماد يقوم بإرسال خطاب الاعتماد للمصدر ويطلب موافقته على المضمون والشروط الواردة وإبداء أية ملاحظات، وعلى المصدر أن يقوم بدراسة الخطاب وإبداء أي ملاحظات وإجراء أي تعديلات يرغب فيها، وذلك خلال مدة معينة من استلام إشعار خطاب الاعتماد لا تزيد عن أسبوعين أو أكثر، وإذا لم يقم المصدر بالرد خلال تلك الفترة فإنه يعتبر قابلاً بها كما هي.

الفرع الرابع :البنك مبلغ الاعتماد (المعزز، المؤكد):

في حالات معينة قد يظهر البنك المعزز كأحد الأطراف الرئيسية في الاعتماد ويتحقق ذلك عندما تكون شروط التعاقد بين البائع والمشتري تتطلب تعزيز الاعتماد وفي مثل هذه الظروف فإن الاعتماد سوف يتضمن هذا الشرط صراحة ويتوجب على البنك مصدر الاعتماد إبلاغ البنك المراسل في بلد المصدر

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق، ص 21 .

بإضافة تعزيزه على الاعتماد المستندي، وإذا وافق البنك المراسل على ذلك فإنه يطلق عليه بالبنك المعزز وبذلك يصبح هذا الأخير ملتزما ب:

- مراجعة المستندات المطلوبة المقدمة من طرف المصدر؛
- التأكد من استفاءها لشروط الاعتماد؛
- الدفع للمصدر قيمة المبلغ المتفق عليه.

المطلب الثاني :الوثائق الخاصة بالاعتماد المستندي:

يمكن تقسيم المستندات أو الوثائق الخاصة بالاعتماد المستندي الى مستندات رئيسية ومستندات ثانوية:

الفرع الأول :المستندات الأساسية:

المستندات الضرورية الخاصة هذه التقنية والتي تعتبر كضمان لنجاحها هي كالتالي:

أولا :الفاتورة التجارية :وهي من المستندات الضرورية لسير عملية الاعتماد المستندي حيث أنها تضمن صلاحية العقد التجاري الذي يربط بين المصدر والمستورد، وهي الوثيقة الأساسية الأولى لما لها من أهمية فهي تبين نوعية البضاعة وحجمها والكمية والسعر المتفق عليه، ويجب على البنك أن يفحصها جيد اً ويتأكد من الاسم الكامل للمصدر والمستورد ونوعية البضاعة وأصلحها وكل ما يتعلق بالبضاعة وأيضاً يجب أن يتأكد البنك من توقيع المصدر عليها، وتعتبر الفاتورة التجارية وصل بين العقد التجاري والتعليمات التي ينص عليها خطاب الاعتماد، وهي تجسد العقد التجاري بين المصدر والمستورد.

ثانيا :سند الشحن :وهي وثيقة يصدرها الناقل للبضاعة (المسؤول على الباخرة أو الطائرة)لصالح المستورد حيث يعترف فيها بأن البضاعة قد سلمت لنقلها وهي تعتبر كأداة قانونية،ومن أهم هذه السندات تجد:

- سند الشحن البحري الذي هو الوسيلة الأكثر استعمال في التبادلات التجارية الدولية؛
- سند الشحن الجوي وهو سند يحرر لعنوان البنك المصدر أو لعنوان المستورد.

ثالثا :شهادة التأمين :وهي عبارة عن وثيقة توضح فيها المخاطر التي يجب تغطيتها وتصدر من طرف شركات التأمين وهذا حسب طلب المستورد، وهنا ليس للبنوك مسؤولية على أي خطر لم يؤمن ويأخذ شهادة التأمين كما هي بدون أية مسؤولية. [1]

الفرع الثاني :المستندات الثانوية

بعد التعرض إلى المستندات الثلاثة السابقة التي تعتبر بمثابة مستندات قاعدية أوأساسية في فتح الاعتماد هناك مستندات أخرى يستطيع المستورد أن يطلبها بالتفاوض ليضمن أكثر أن سلعته ستصل إليه في أحسن الظروف ونجد منها:

أولا :شهادة المنشأ :هي وثيقة مصدرة من طرف هيئات معتمدة كالغرفة التجارية أو عن طريق بعض الجهات الحكومية تبين أصل البضاعة (البلد الأصلي للبضاعة) ،ويمكن أن يذكر اسم وعنوان المصنع المنتج للبضاعة إذا ما تطلب الاعتماد ذلك؛

ثانيا :شهادة صحية :تفيد أن هذه البضاعة خالية من االأمراض وتصدر من جهات متخصصة؛

ثالثا :شهادة التحليل (نوعية البضاعة):وهي شهادة تصدر من طرف مختبرات مختصة حيث تقوم بتحليل وفحص عينات من البضاعة، خاصة فيما يكون تركيب المواد فيها مهم مثل الأدوية والحليب المجفف؛

رابعا :وثيقة التعبئة :تطلب هذه الوثيقة عادة في البضائع غير المتشابهة التي تعتمد على الوزن وذلك لمعرفة محتويات كل طرد مثل الأدوات المنزلية، قطع الغيار، الملابس؛

خامسا :شهادة الوزن :يثبت فيها الوزن الصافي والوزن الإجمالي للبضاعة في حالة عدم تحديد شروط الاعتماد للجهة التي يجب أن تصدر هذه الشهادة فإن البنوك لها أن تقبل شهادة الوزن بالشكل الذي تقدم به، فإذا تطلب الاعتماد تصديق الوزن أو بيان الوزن الذي يظهر أنه أضافه الناقل أو وكيله إلى مستند النقل إلا إذا نص الاعتماد بالتحديد أن يقدم بيان وزن كمستند منفصل؛

سادسا :وثائق جمركية :إذا نص في الاعتماد تقديم بعض هذه الشهادات دون أن يضع شروط معينة في كيفية الحصول عليها فإن البنك يقبل هذه الشهادات أو الشهادة المقدمة إليه كما هي بدون مسؤولية عليه؛

[1] ناجي جمال ، المحاسبة و العمليات المصرفية ، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، لبنان ، 1999 ، ص 36 .

سابعا :شهادة التصريح بالتصدير :وتتمثل هذه الوثيقة في شهادة تبين فيها أن البضاعة خرجت من موطنها الأصلي بصفة قانونية، وتسهل من مهمة الجمارك.[1]

المطلب الثالث : مسؤوليات البنوك في نطاق الاعتماد المستندي:

من خلال إستقراء نصوص إصدار الغرفة التجارية رقم (500) لسنة 1993 ، تتجلى المسؤوليات التي تقع على عاتق البنوك اتجاه بعضها البعض، ومسؤوليات اتجاه المستندات المقدمة، بالإضافة إلى مسؤوليات اتجاه العملاء.

الفرع الأول :مسؤوليات البنوك اتجاه بعضها البعض:

إن مسؤولية البنك عندما يتلقى تعليمات ناقصة أو غامضة تتعلق بتبليغ اعتماد أوتعزيز أو تعديل اعتماد .تبدأ بإبلاغه تلك المعلومات إلى المستفيد للعلم فقط ودون أي مسؤولية عليه، ويكون الإخطار المبدئي الذي يرسله البنك للمستفيد واضحاً ومحدداً وصريحاً موضحاً أن الإبلاغ للعلم فقط ولا توجد أي مسؤولية على البنك مبلغ الاعتماد، وعلى هذاالأخير أن يقوم بإبلاغ البنك فاتح الاعتماد بالإجراء الذي حدث ويطلب منه تزويده بالمعلومات اللازمة، ومن ناحية أخرى فإن البنك فاتح الاعتماد تقع عليه مسؤولية تزويد مراسلة بالمعلومات المطلوبة دون إبطاء أو تأخير حيث أن البنك المراسل أو مبلغ الاعتماد لن يقوم بتعزيز أو تعديل أو إبلاغ الاعتماد المستندي إلا بعد استلام المعلومات المطلوبة بصورة كاملة وواضحة.

الفرع الثاني :مسؤوليات البنوك اتجاه المستندات المقدمة:

تقع على مختلف البنوك أطراف الاعتماد المستندي مسؤولية الفحص الدقيق لجميع المستندات المقدمة والتأكد من المطابقة الظاهرية لها لشروط الاعتماد المستندي ووفقاً للمعايير والقواعد المصرفية الدولية .وأي تناقض في المستندات يجعلها غير مطابقة لشروط الاعتماد بالإضافة لذلك يتعين ألا يتعدى فترة فحص المستندات سبعة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لاستلام هذه المستندات على أن يتم إبلاغ الطرف الذي تسلم منه تلك المستندات بنتيجة الفحص .أما مسؤولية البنك فاتح الاعتماد والبنك المعين في حالة قبول أو عدم قبول المستندات فتقع عندما يقوم البنك فاتح الاعتماد بتفويض بنكاً آخر بأن يدفع أو يتعهد بالدفع في تاريخ الاستحقاق أو يتداول المستندات التي تبدو في ظاهرها مطابقة لشروط الاعتماد، حيث أن كل من البنك فاتح الاعتماد والبنك المعزز إن وجدا ملتزمون بما يلي:

[1] غرفة التجارة الدولية، القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، 1993 ، المادة (36) .

•أن يقابلا مدفوعات البنك المعين الذي قام بالدفع أو تعهد بالدفع لآجال أو قبل المسحوبات أو تداولها؛
•أن يقابلا المستندات المقدمة. [1]

وإذا قرر البنك فاتح الاعتماد أو البنك معزز الاعتماد (إن وجد) أو البنك المعين للعمل نيابة عنهما رفض المستندات عليه أن يخطر على وجه السرعة الطرف الذي استلم منه تلك المستندات قبل نهاية عمل اليوم السابع من تاريخ استلام تلك المستندات على أن يتضمن الإخطار جميع الخلافات التي بسببها تم رفض تلك المستندات على أن يوضح أيضاً ما إذا كان البنك سيحتفظ بتلك المستندات تحت تصرف مقدمها وسيعيدها إليه .وفي هذه الحالة فإن البنك فاتح الاعتماد أو البنك المعزز (إن وجد) يحق لهما مطالبة البنك مرسل المستندات برد المبالغ التي تم سدادها وفوائدها.

في مثل هذه الظروف لا يحق للبنك فاتح الاعتماد أو معزز الاعتماد (إن وجد) أن يتحللا من أي إلتزام بحجة أن هذا التحفظ أو الضمان يخص فقط العلاقة بين البنك مرسل المستندات والمستفيد.

أما فيما يخص فاعلية المستندات المقدمة في نطاق الاعتماد فإن البنوك لا تتحمل أية مسؤولية تجاه فاعلية المستندات لا من حيث صيغة المستندات أو كفايتها أو دقتها أوأصالتها أو تزويدها أو النتائج القانونية المترتبة عليها، بالإضافة إلى أن البنوك لا تتحمل أي إلتزامات أو مسؤوليات بالنسبة للشروط العامة أو الخاصة الواردة في نص المستندات أوالمضافة إلى ذلك النص، ولا تتحمل أيضاً أي إلتزام بالنسبة لحسن نية الشاحن أو الناقل أو وكيل البضاعة أو أي شحن آخر كائن من كان، أو تصرفاته أو إهماله أو ملاءمته المالية أو الانجازية، أو مكانته.

أما بالنسبة لمسؤولية البنوك عن نقل الرسائل أو نتائج القوة القاهرة فإنها لا تتحمل أية مسؤولية أوإلتزام في حالة تأخير أو ضياع أي مراسلات أو خطابات أو مستندات تكون في طريقها بين أطراف معينة، ولاعن التأخير أو التشوه أو الأخطار الأخرى الناشئة عن نقل برقيات والتلكسات، ولا تتحمل البنوك أي إلتزام أو مسؤولية عن الأخطاء الناجمة عن الترجمة أو تفسير المصطلحات الفنية، وتحتفظ البنوك بحقها في ابلاغ شروط الاعتماد كماهي دون ترجمة.

[1] غرفة التجارة الدولية، القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، 1993 ، المادة (38) .

الفرع الثالث :مسؤولية البنوك إتجاه العملاء.

يتم توضيح عدة حالات للعميل فيما يتعلق بتعامله بالمستندات مع البنوك:

– بالنسبة لمسؤولية البنك فاتح الاعتماد تجاه العميل في حالة تقاعس المراسلين عن تنفيذ تعليمات، حيث يتضح أنه عندما يستعين البنك فاتح الاعتماد بخدمات بنوك أخرى لتنفيذ تعليمات طالب الاعتماد (العميل) فإنها تقوم بذلك لحساب العميل وعلى مسؤوليته، وبالتالي فإن عدم قيام البنوك الأخرى بتنفيذ التعليمات الواردة إليها لا يتحمل مسؤولية البنك فاتح الاعتماد ولا يقع عليه أي إلتزام حتى لو كان هو الذي اختار البنوك الأخرى التي يتعامل ويتعاملون معها في تنفيذ الاعتماد، أما الطرف الذي يطلب من طرف آخر داخل الاعتماد المستندي تأدية خدمة معينة يكون ملزماً بسداد كافة المصروفات والعمولات والأتعاب والتكاليف التي يتحملها الطرف الآخر بسبب تأدية هذه الخدمة.

أما إذا كانت شروط الاعتماد تقضي بغير ذلك أي يتحمل طرف آخر غير الطرف الذي أعطى التعليمات بالمصروفات فإن الطرف الأخير يظل ملزماً بسداد هذه المصروفات في حالة تعذر تحصيلها، أما العميل (طالب فتح الاعتماد) يكون ملزماً تجاه البنوك عن أية إلتزامات ومسؤوليات تفرضها القوانين والعادات في الخارج وعليه أن يعوضها عن تلك الإلتزامات.

أما فيما يخص ترتيبات مقابلة للمدفوعات بين البنوك في نطاق الاعتماد المستندي فإنه إذا قام البنك فاتح الاعتماد بتعيين بنكاً ثالثاً يسمى " البنك مقابل المدفوعات "البنك الذي يقوم بالدفع أو القبول أو التداول ليسحب عليه قيمة المستندات المطابقة لشروط الاعتماد فإن البنك مصدر الاعتماد تقع عليه مسؤولية تزويد البنك مقابل المدفوعات (البنك الثالث) بكافة التعليمات اللازمة وفي الوقت المناسب لمقابلة مطالعات البنك الساحب (الذي يتولى الدفع، القبول، التداول)، وفي مثل هذه الظروف فإن البنوك متداولة المستندات لا تقع عليها مسؤولية تزويد البنك مقابل المدفوعات بشهادة تفيد مطابقة المستندات لشروط الاعتماد، كما يلتزم البنك مصدر أو فاتح الاعتماد بالتالي:

– سداد قيمة المستندات إلى البنك متداول تلك المستندات إذا رفض البنك مقابل المدفوعات سداد القيمة.

– سداد فوائد التأخير التي يطالب بها البنك متداول المستندات نتيجة لتأخر البنك مقابل المدفوعات في سداد مدفوعاته المستحقة.

– سداد مصروفات البنك مقابل المدفوعات، ومع ذلك وفي الحالات التي تقضي بأن تكون مثل هذه المصروفات على حساب طرف آخر فإن البنك فاتح الاعتماد يلتزم بالنص على ذلك في شروط الاعتماد الأصلية وفي تعليماته إلى البنك مقابل المدفوعات، وفي هذه الحالة فإن المصروفات سوف تحصل من

البنك الساحب عند تقديم المطالبة، وفي حالة عدم استخدام الاعتماد فإن هذه المصروفات تظل مسؤولية البنك فاتح الاعتماد.

يتعين في جميع أنواع الاعتمادات النص صراحة عما إذا كانت تلك الاعتمادات توفر الدفع بالإطلاع أو بعد أجل أو بالقبول أو بالتداول.

و**التداول** يعني سداد قيمة الكمبيالة أو المستندات بمعرفة البنك المرخص له بذلك وأن مجرد فحص المستندات دون سداد القيمة لا يمثل تداولها.

كما يتعين أن تنص شروط الاعتماد صراحة على تحديد تسمية البنك المرخص له بالدفع بالإطلاع أو الدفع الآجل أو بالقبول أو بالتداول، والبنك الذي يتم تسميته في هذه الحالة يطلق عليه، Nominated bank) وإذا لم يكن هذا الأخير هو الذي يتولى تعزيز الاعتماد فإن البنك المسمى لا يقع عليه إلتزام سداد قيمة المستندات (الدفع بالإطلاع – الدفع الآجل –تحول –تداول المستندات) إلا في الحالات التي يقبل فيها صراحة ذلك مع إخطار المستفيد، كما أن استلامه المستندات وفحصها لا يشكل عليه إلتزامات بالدفع أو القبول أوالتداول إلا في الحدود السابقة الإشارة إليها .

خلاصة الفصل:

الاعتماد المستندي هو أقدر الوسائل المعتمدة في العصر الحديث ومساعدة على إتمام الصفقات بين الدول المختلفة في ثقة تامة إذ من دونه يصعب، وقد يستحيل إتمام آلاف الصفقات التي تبرم كل يوم في مجال التجارة الخارجية.وتبرز أهمية الاعتماد المستندي كونه أداة لمنح الائتمان لكل من المصدر والمستورد من طرف البنك الذي يقوم بدور الوسيط، والمستشار والمؤكد والضامن لكلا الطرفين بقيامه بالمراجعة الدقيقة والتأكد من صحة المستندات المقدمة قبل الشروع في التسوية المالية .وإن قبول البنوك فتح وتنفيذ الاعتمادات المستندية بأنواعها المختلفة يتولد عنه العديد من المسؤوليات الإلتزامات اتجاه بعضها البعض واتجاه المستندات المقدمة واتجاه العملاء المحددة وفقاً للمعايير والقواعد المصرفية الدولية.

الفصل الثالث :

دراسة حالة البنك

الخارجي الجزائري

- وكالة برج بوعريريج -

تمهيد:

منذ أكثر من نصف قرن ظهرت طريقة جديدة تستعمل في استيراد البضائع بسبب عدم ثقة كل طرف من طرفي عقد البيع في الطرف الأخر نتيجة الفاصل المكاني بينهما ، حيث يتواجد المستورد في بلد معين ، في حين يتواجد المصدر المتعاقد معه في بلد أخر ، فلم يكن بوسع أي من البائع و المشتري أن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل أن ينفذ الطرف الأخر التزامه ، في ظل المخاطر و الصعوبات الكبيرة التي تواجه عملية التبادل التجاري بينهما ، لذا كان لا بد من تدخل البنك في سبيل تسيير وتنفيذ تلك الالتزامات عن طريق استعمال تقنية أكثر ضمان و أمان تسمى الاعتماد المستندي.

يحتل البنك الخارجي الجزائري مكانة هامة في الجهاز المصرفي ، نظرا للمهام و النشاطات التي يقوم بها في المجال الاقتصادي بصفة عامة ، كما أن عمله يمتاز بالحيوية و النشاط ، وتشكل العمليات التجارية مع الخارج محورا هاما يبين قدرة هذا البنك على التحكم الجيد في مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية ، و على رأسها عملية الاعتماد المستندي.

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائريBEA

يعد البنك الجزائري الخارجي من أقدم و أهم البنوك التجارية الموجودة في الجزائر ، فهي تعتمد عليه في كل تعاملاته المالية و البنكية مع الخارج ،حيث يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة عالمية كبيرة ، كما أنه يقوم بأعمال استثمارية داخل الوطن ، وهو يتفرع في كل ولايات الوطن بهدف التقرب الى العملاء أكثر و من بين وكلائه" وكالة برج بوعريريج "التي هي محل الدراسة.

المطلب الأول :مفهوم البنك الخارجي الجزائريBEA

يعد البنك الخارجي الجزائري بنك ودائع مملوك للدولة خاضع للقانون التجاري ، أنشئ بموجب المرسوم رقم 67. 204 المؤرخ في:1967/10/01 ضمن إجراءات التأميم البنكي برأس مال قدره :20 مليون دينار جزائري ، وهو ناتج عن شراء واندماج البنوك الأجنبية المتواجدة في الجزائر وهي:

- القرض الليوني Crédit lyonnais في :10/01 /1967.
- الشركة العامة Generalesiciete في :31 /12 /1967.
- بنك باركيلز Barclays banque في : 30 /04 /1968.
- بنك الشمال و البنك الصناعي الجزائري المتوسطي في : 1968/05/31

وكان الهدف الأساسي الذي أنشئ له هو تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأجنبية وذلك في إطار التخطيط الوطني ، وبأحكام الأمر رقم: 88 .01 الصادر في: 12 /1989/01.

أصبح البنك الخارجي الجزائري من أوائل المؤسسات البنكية المستقلة وفي:1998/02/05 تحول فعليا إلى شركة مساهمة منتهجا نفس الهدف الذي أنشئ له.[1]

وتبعا للتطور التاريخي لمراحل تطور البنك الجزائري الخارجي نلاحظ نمو وتزايد رأس ماله وأرباحه ، فقد قدر رأسماله في 1988 م بمليار دينار جزائري ليصل في سنة 2011 إلى ستة و سبعون مليار دينار جزائري.

و كذلك قد حقق البنك أرباحا متوالية منذ نشأته إلى غاية يومنا ، فقد وصلت أرباحه في سنة 2011 م : 30260 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 375 مليون دولار، و هذا بفضل إتباع البنك إستراتيجية تنويع الاستثمار و استثماره في كل القطاعات و في مجال متعددة كالسياحة ، و النقل وغيرها ، وكذا تنوع البنك في تعاملاته مع مختلف شرائح المجتمع ، و كنتيجة لذلك ارتفعت محفظة البنك من 377 مليار دينار

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الزبائن بالبنك الخارجي الجزائري ـ وكالة برج بوعريريج ـ

جزائري إلى 1080مليار دينار جزائري ، وقد صنف البنك الجزائري الخارجي كثاني أكبر بنك بمنطقة المغرب العربي ، الثالث على مستوى شمال إفريقيا ، الثامن على مستوى القارة الإفريقية ، و هذا حسب تصنيف مجلة" جون أفريك " لسنة2011 ، كما يحتل هذا البنك المرتبة الأولى في ترتيب البنوك التجارية في الجزائر.

كما يعرف البنك الخارجي الجزائري على أنه بنك ودائع ككل البنوك الأخرى، يتعامل مع أشخاص معنوية و طبيعية وتخضع لقواعد و قرارات القانون التجاري، و المهمة التي أعطيت لبنك الجزائر هي توفير معلومات تجارية للمؤسسات، وذلك بمراعاة التطورالتجاري العالمي. و أصبح بنك الجزائر الخارجي مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية في 1988 م ، حيث أصبحت مختصة في تمويل التجارة الخارجية ، ولدى بنك الجزائر الخارجي شبكة تحتوي على 80 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى ، و في المراكز الصناعية و مناطق الإنتاج البترولي ، ويقيم كذلك علاقات مع دول أخرى وله فرعية في الخارج ، البنك الدولي العربي بباريس و البنك العربي للاستثمار و التجارة الخارجية بأبوظبي.

المطلب الثاني :مهام البنك الخارجي الجزائري و أهدافه

ككل البنوك التجارية يمارس البنك التجاري الخارجي الجزائري وظيفته الأساسية في تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأجنبية ، وهو لم يقتصر على ممارسة النشاطات التي عرفها عند تأسيسه بل توسعت عملياته فأصبح لديه حسابات المؤسسات الكبرى في ميادين المحروقات و النقل البحري و مواد البناء يمدها بالقروض ويسير حساباتها بالإضافة إلى ضمان القروض الممنوحة من بنوك أخرى ، وفيما يلي سنوضح مهام البنك الخارجي الجزائري و من ثم أهدافه:

أولا : مهام البنك الخارجي الجزائري:

بنك الجزائر الخارجي من أهم البنوك المساهمة في ترقية التجارة الخارجية في بلادنا ، كما تقوم بالمهام التالية :

- تنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأجنبية، و كذا تسهيل المعاملات التجارية من خلال تمويل التجارة الخارجية للبلاد.
- إبرام اتفاقيات القروض مع البنوك الخارجية .
- منح اعتمادات الاستيراد .
- ضمان كل الصفاقات الموقعة من قبل الدولة والمؤسسات المحليةوا لخارجية، وكذا ضمان صفقات المصدرين والمستوردين الأجانب و الجزائريين.

- إنشاء وكلات وفروع خارجية .
- إعطاء الموافقات للقروض و المشاركة في نظام تأمينها .
- القيام بجميع العمليات البنكية و الحسابات الخارجية .
- تأسيس وإدارة المؤسسات الرئيسية و انجاز العمليات الخاصة بالتأمين اللازم لنشاطات المؤسسات
- توفير الادخار الوطني .
- ضمان الإجراءات الجيدة الناتجة عن السوق الدولية و الجماعات المحلية .
- أخذ المشاركة في المؤسسات الخارجية. [1]

ثانيا : أهداف البنك الخارجي الجزائري

للبنك الخارجي الجزائري أهداف يسعى لتحقيقها و أهمها :

- تجهيز و تشجيع و تمويل العمليات التجارية محليا و مع الخارج ضد الأخطار السياسية و الاقتصادية .
- ترقية الصادرات من المواد المصنعة لجميع نشاطاتها الاقتصاد الوطني بداية من الصناعات الغذائية و الميكانيكية إلى الصناعات البترولية.
- وأصبح بنك الجزائر الخارجي مؤسسة وطنية عمومية في 1988 م، حيث أصبحت مختصة في تمويل التجارة الخارجية.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية و الاقتصادية من التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين الأسواق دول الجمعيات المحلية.
- تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني و المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الزبائن بالبنك الخارجي الجزائري ـ وكالة برج بوعريريج ـ

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

التنظيم الإداري للبنك الخارجي الجزائري في قمة التسلسل الهرمي نجد على مستوى القمة المديرية العامة أين يكون الرئيس المدير العام للبنك و مستشاريه ، و هم تابعين له بشكل مباشر ويعملون تحت إمرته ، فنجد خلية مكافحة غسيل الأموال و التمويل التي تعمل على متابعة الوكالات البنكية و كل ما يختص بعملياتها المالية ورقابة العمليات المالية التمويلية المشبوهة ، أما مديرية المفتشية العامة تراقب الوكالات و تنتقل إليها فجائية وتعمل على مراجعة الخلل وكل ما يخص إيجاد الحلول اللازمة ، أما المراقبة فهي من اختصاص خلية المراجعة .

و يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وفق الشكل التالي: [1]

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الزبائن بالبنك الخارجي الجزائري ـ وكالة برج بوعريريج ـ

الشكل رقم 1 : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

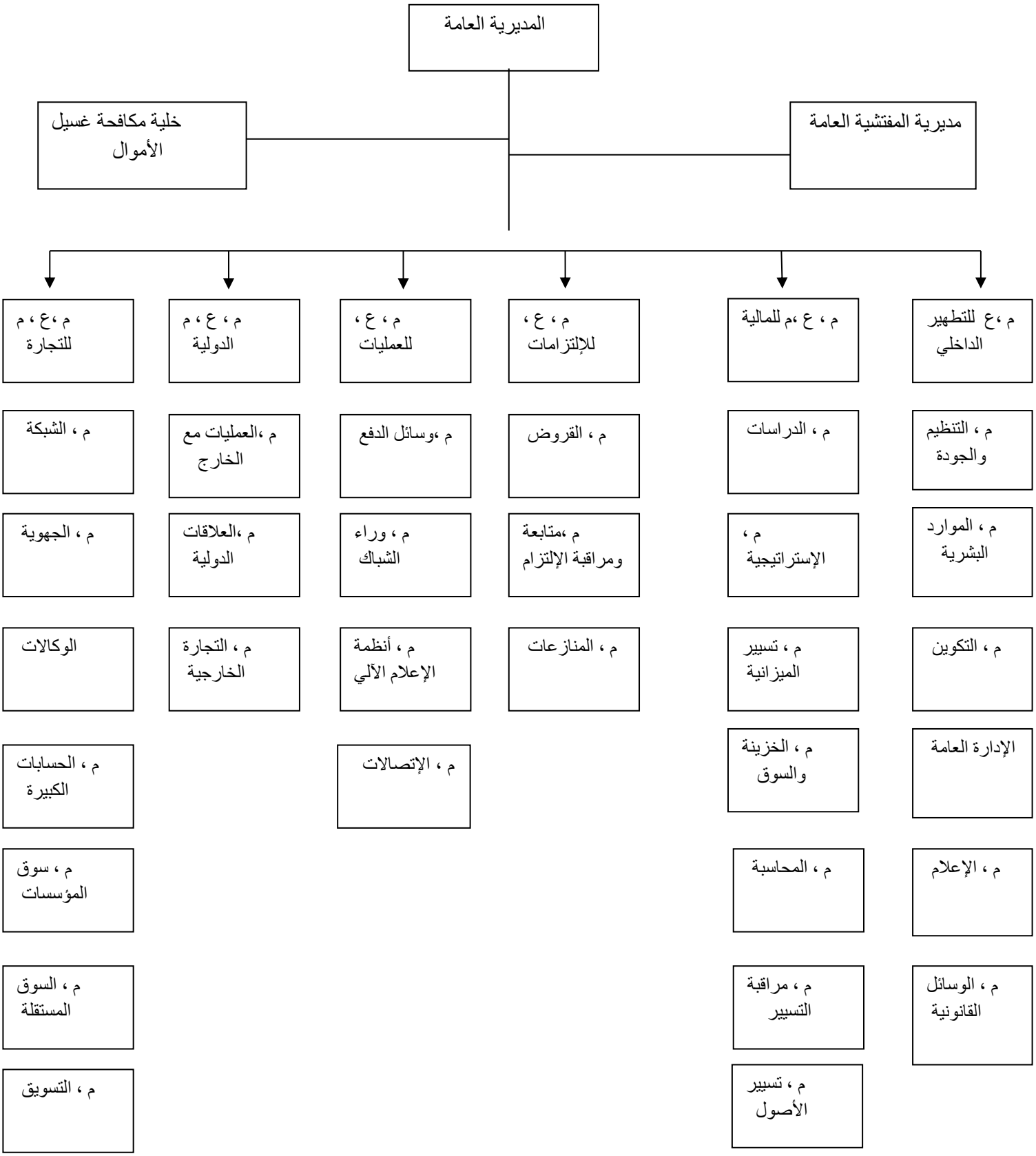

المصدر : البنك الخارجي الجزائري، رئيس مصلحة الزبائن بالوكالة . 058 .

م: مديرية

م.ع: المديرية العامة

م.ع.م: المديرية العامة المساعدة

ويملك البنك ستة مديريات عامة مساعدة، و تمكن أهميتها بالتوجه إليها عوض المديرية العامة و تنظم بدورها المديريات التالية:

أولا : المديرية العامة المساعدة للتجارة

تضم المديرية العامة المساعدة للتجارة خمس وكالات وهي:

- **المديرية البنكية** : و التي تدير الوكالات وتتفرع إلى مديريات جهوية و هي بدورية إلى الوكالات
- **مديرية الحسابات البنكية** : تقوم بإدارة حسابات المؤسسات الكبيرة مثل سوناطراك.
- **مديرية سوق المؤسسات** : تقوم بإدارة حسابات المؤسسات ذات الأسهم و السندات.
- **مديرية سوق الخواص(المستقلة)**: تدير حساب الخواص.
- **مديرية التسويق** : تقوم بدراسات من أجل أفكار جديدة للحملات الإعلانية و الترويجية لنشر خدمات البنك من أجل استقطاب الزبائن.

ثانيا : المديرية العامة المساعدة للتجارة الدولية

تعتبر كوسيط من أجل تمثيل البنك على المستوى الدولي و تضم:

- **مديرية العلاقات مع الخارج** :تهتم بكل ما يتعلق بالاستيراد والتصدير وإرسال كل الوثائق إليها .
- **مديرية العلاقات الدولية** : تهتم بما يتعلق بالمسائل القانونية كإمضاء العلاقات الدولية
- **مديرية تجارية** : تهتم بكل ما يتعلق بالمسائل التجارية .

ثالثا : المديرية العامة المساعدة للعمليات و التنظيم:

تقوم بكل ما يتعلق بالعمليات الأوتوماتيكية ، و تضم أربعة مديريات وهي:

- **مديرية وسائل الدفع** : تسير كل ما يتعلق بوسائل الدفع من شيك ، بطاقات مغناطيسية ووسائل الكترونية أخرى.
- **مديرية وراء الشباك** : تتعامل بالوثائق فقط من أوراق تجارية ، و لا تتعامل مع الزبائن ، و كل ما يتعلق بتوظيفات الأموال و تديرها[1].
- **مديرية أنظمة الإعلام الآلي**: تصنع أنظمة المعلومات ، وتستعمل الإعلام الآلي لتحسين وتطوير البنك.

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الزبائن بالبنك الخارجي الجزائري ـ وكالة برج بوعريريج ـ

- **مديرية الاتصالات** :تحتوي على أرشيف الوكالات، و تعمل على تنفيذ الحملات المدروسة من مديرية التسويق.

رابعا : المديرية العامة المساعدة للالتزامات:

تضع كل التزامات البنوك و تحتوي على ثلاث مديريات وهي:

- **مديرية القرض** :تعمل على تسيير القروض الكبيرة، و ترسل إليها هياكل العمليات المتعلقة بالقروض.
- **مديرية متابعة ومراقبة الالتزامات و التحصيل** : فتراقب الملفات المنجزة على مستوى الوكالات و المديريات الجهوية ، و كل ما يتعلق بالقروض.
- **مديرية المنازعات** : فترفع اليها المسائل القانونية ، خاصة تلك التي لم يوجد لها حل على مستوى الوكالة.
- **خامسا : المديرية العامة المساعدة المالية:**

تختص بكل ما يتعلق بالعمليات المالية و تضم سبعة مديريات وهي:

- **مديرية الدراسات الاقتصادية** : تقوم بدراسة السوق و انجاز التقارير الاقتصادية.
- **مديرية الإستراتيجية** : تدرس المشاريع المستقبلية للبنك.
- **مديرية تسيير الميزانية:** تهتم بانجاز الميزانية لكل وكالة و معرفة سبب النقصان أو الزيادة للعمليات ، بحيث نرسل أرقام العمليات عن طريق نظام سويفت و هو عبارة عن نظام اتصال سريع يؤمن مصداقية المعاملة المتبادلة بين البنوك داخليا وخارجيا ، و هي تهتم بانجاز الميزانية ودراستها .
- **مديرية المحاسبة** :تقوم بإدار ة كل العمليات الحسابية للبنك.
- **مديرية مراقبة التسيير** :تعمل على مساعدة مديرية المحاسبة و التأكد أن العمليات منفذة بطريقة جيدة.
- **مديرية تسيير الأصول و الاشتراكات** :تدير عمليات المؤسسات ذات المساهمات.

سادسا : المديرية العامة المساعدة للتطوير الداخلي و دعم الأنشطة:

تدير كل المديريات الرئيسية، وتضم ستة مديريات هي:

- **مديرية التنظيم و الجودة:** تهتم بالتنظيم الداخلي للوكالات ، و توفير أجهزة ذات نوعية ممتازة ، و توفير عمال ذو كفاءات و الاهتمام بمقتراحات الزبائن و توفيرها .
- **مديرية الموارد البشرية :** تسير كل ما يتعلق بتوظيف العمال و أجرهم ، و كذا متابعة المسيرة المهنية ، ووضع أنظمة لتحفيز العميل كالترقيات أو تقديم المكافآ ت
- **مديرية التكوين:** تهتم بتنظيم دورات تدريبية و ملتقيات جهوية ووطنية.
- **مديرية الإدارة العامة:** تهتم بالتسيير الجيد لليد العاملة ، ووضع كل الوسائل و الإمكانات الضرورية لكافة المديريات لتحقيق الأهداف المسطرة ، ووضع ميدان للوسائل الضرورية للسير الحسن و تنميتها.
- **مديرية الإعلام** :تعتبر مكملة لمديرية التسويق.
- **مديرية المسائل القانونية** :تعمل من أجل معالجة المسائل القانونية.

المبحث الثاني: سير إجراءات تقنية الإعتماد المستندي بالوكالة محل الدراسة المطلب الأول : نشأة الوكالة البنكية (058) ، وظائفها ، مختلف مهامها وأهدافها :

تعتبر وكالة برج بوعريريج من بين أهم الوكالات الموجودة في الجزائر، فهي تقوم بالعديد من المهام كما أنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف ، لذلك سنتطرق فيما يلي لنشأة ، وظائف ، مهام و أهداف الوكالة البنكية [1].

أولا :نشأة ووظائف الوكالة

تعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك الخارجي الجزائري ، لأنه يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنكي ، فهي تسعى جاهدة لتجسيد و تحقيق الأهداف العامة لبنك الخارجي الجزائري.

متواجدة في برج بوعريريج ،العنوان القديم 25 نهج الجمهورية برج بوعريريج ،بدأ العمل بها في 1985/02/28 ، وجاء في أطار إستراتيجية البنك الجزائري الخارجي لتدعيم وتوسيع نشاطاتها البنكية

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري ـ وكالة برج بوعريريج ـ

المختلفة عبر الوطن من أجل تلبية وتنمية الطلبات تمويلا للمشاريع ولأتساع حجم النشاطات.ومن بين وظائفها ما يلي :

. يمكن للبنك أن يضمن كل الصفقات الموقعة من قبل الدولة و المؤسسات المحلية أو الخارجية.

. يمكن ضمان القروض الممنوحة من طرف بنوك أخرى.

. وظيفته الأساسية التي وجد من أجلها هي تسهيل و تمويل التجارة الخارجية للبلاد و منح الاعتمادات الاستيراد و على هذا فيمكنه أن :

. يعقد صفقات مع بنوك أجنبية .

. يضمن الصفقات للمصدرين الأجانب أو الجزائريين .

. في ظل الإصلاحات 1991/1990 يمكن أن يدخل البورصة .

ثانيا : مهام الوكالة (058)

و تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

. تسيير العلاقات التجارية مع الزبائن بطريقة ديناميكية .

. بناء و تحليل و إدارة ملفات القرض للخواص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الصناعات الصغيرة و المتوسطة

. الرعاية الإدارية و المالية لعمليات الزبائن سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة .

نشاط الوكالة مرهون إلى حد كبير بالدور الهام الذي يلعبه المدير في التوفيق بين مختلف المصالح الموجودة في الوكالة ، باعتباره المسؤول الأول فيوجب عليه اعتماد سياسة ناجعة لتسيير الوكالة ، فهو يقوم بترقية و تقييم رأسمال الوكالة ، تنظيم ، تنشيط الوكالة وكذلك السهر على التنفيذ و الاستغلال العقلاني لخزينة الوكالة ، و إن غاب المدير ينوب عنه نائبه (نائب المدير) الذي يسعى إلى تسيير المحفظة الفعالة لوثائق الوكالة ، التسيير الإداري لموظفي الإدارة ، انجاز الميزانية المتوقعة للوكالة ، تسيير الأرشيف و المحافظة عليه ، إعلان الضرائب وشبه الضرائب الدورية و السهر على التسويات المختلفة في الوقت المناسب ، و بطبيعة الحال تحتوي الوكالة على الأمانة التي تتكفل بالرد على المكالمات الهاتفية ، و فتح

الرسائل و تنفيذ عمليات الفاكس ، التلكس ... الخ ، وكذلك دراسة و معاينة التقديمات المستندة ، و كذا الطباعة على مختلف الآلات و الكمبيوتر.

ثالثا : أهداف الوكالة:

من بين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها نجد ما يلي:

أ: الأهداف المالية (البنك كعون اقتصادي تجاري)

. تحقيق الربح .

. تعظيم معدل العائدات على الاستثمار .

. المحافظة على نسبة معقولة من السيولة .

ب :الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية(أهداف إنتاجية)

. تحسين الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء .

. جمع الأموال و توظيفها و توفير وسائل الدفع .

. دفع فوائد المشاركين في رأس المال .

. تخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية وتعدد الخدمات .

ج :أهداف خاصة بالبقاء و الاستمرار و تجنب المخاطر

وهي أهداف متعلقة بالنمو و الاستقرار و المحافظة على موارده المالية و البشرية.

د :الأهداف الاجتماعية:

. تحقيق مستويات مرضية في الفوائد و الخدمات للأطراف المتعامل معها داخليا و خارجيا.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للوكالة(058) لولاية برج بوعريريج

تتكون وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية برج بوعريريج من عدة مصالح يشرف عليها المدير لضمان السير الحسن لعمل الوكالة.

أ . الهيكل التنظيمي للوكالة:

مدير الوكالة.

نائب المدير.

مصلحة الأمانة والاستخدام.

مصلحة التسيير الإداري.

مصلحة الزبائن.

مصلحة الصندوق.

مصلحة التجارة الخارجية.

والشكل التالي يلخص ذلك:

الشكل رقم 2 :الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج(058)

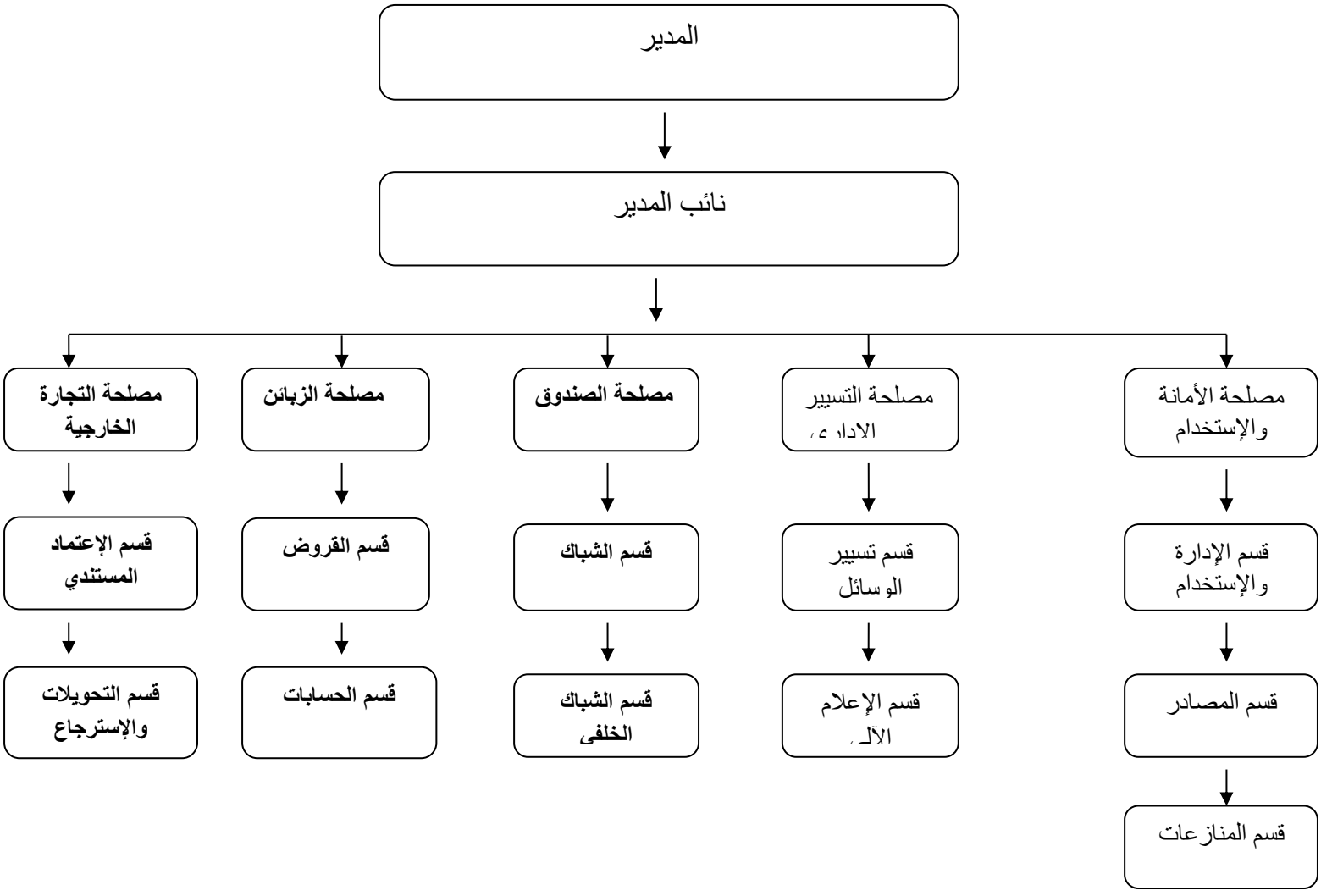

المصدر : البنك الخارجي الجزائري ، رئيس مصلحة الزبائن بوكالة برج بوعريريج .058.

ب . المهام الموكلة للمدير ونائبه :

المدير:تقع تحت مسؤولية المدير المهام التالية:

تطوير رأس مال الوكالة؛

تنظم وتنمية وفحص نشاطات الوكالة؛

تطوير مستوى موظفي الوكالة؛

وضع نسب النشاطات الدورية على شكل جداول؛

تحقيق أقصى ربح للوكالة؛

تحسين نوعية المعالجة للملفات المطروحة.

نائب المدير:يقوم بدوره بأعمال مختلفة هي:

ربط ومتابعة مخطط العمل التجا ري للوكالة؛

معالجة الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن؛

تحقيق فحوصات معمقة على كل الإنتاجيات البنكية؛

المشاركة في لجنة السلفيات للوكالة؛

توزيع الأهداف ومتابعة القياسية التجارية.

ج . أهم مصالح الوكالة:

مصلحة الأمانة والاستخدام:وتقوم بالمهام التالية:

تأمين الدعامة الإدارية للزبون؛

تسيير ملفات الزبون والمتعلقة بالقرض؛

السهر على تطبيق واحترام أساليب العلاج والدراسة؛

وتنقسم الأمانة و الاستخدام بدورها إلى:

قسم إدارة الاستخدام:وتعمل على:

فتح ملفات الزبائن؛

تسير ومراقبة تسريح القروض؛

تكوين ملف الزبون وملف السماحة للقرض.

معالجة كل التعليمات المرتبطة بتوظيف الزبون؛

إرسال الملفات؛

خلق بطاقات التعبئة؛

إعلام مسؤولي الزبائن بتجديد الملفات المسددة خلال 90 يوما قبل الاستحقاق.؛

تسديد المساعي الإدارية للأخذ بالضمانات؛

تعبئة القروض المتفق عليها؛

وضع إحصائيات للأمور المسددة وغير المسددة .

قسم المصادر:

كل ما لدى الوكالة من أموال وعقارات التي تسهر دائما على إبقائها وزيادتها.

قسم المنازعات:ويقوم بدوره بالمهام الآتية:

المحافظة على الوثائق القانونية للزبون؛

تسيير الوثائق القانونية للوكالة؛

المحافظة على ملفات الزبائن؛

السهر على مراقبة وتسيير كل الجوانب القانونية الخاصة بالوكالة والزبون

مصلحة التسيير الإداري:وتقوم ب:

1. تسيير الوسائل البشرية والمادية للوكالة؛

2ضمان الارتباط المعلوماتي والمحاسبي للوكالة؛

وتقوم كذلك بالاعتماد على قسمين هما:

قسم تسيير الوسائل:ويقوم بدوره بالوظائف التالية:

1. السهر على التسيير والمحافظة الجيدة على رأس مال الوكالة؛
2. التسيير الإداري لموظفي الوكالة(غيابات،تأخرات،عطل،)....؛
3. متابعة حسابات الموظفين والحركيات المطبقة للتعديلات؛
4. تقييم احتياجات تكوين العمال؛
5. تكوين الميزانية التقديرية لتكوين الوكالة؛

6. المرور إلى تسجيلات العمال في إطار برنامج التكوين المؤقت؛

7. تتبع تجسيد برنامج التكوين وما تستهلكه الميزانية تبعا لذلك؛

8. العمل على وضع لائحة تقييم سنوية لعملية التكوين تعطى لعمال الوكالة؛

9. التعاون مع المصالح الأخرى في تقييم معلومات عمال الوكالة(ملف التكوين) .

10 . إدارة حماية كل الوسائل الآلية الموضوعة في خدمة الوكالة؛

11 . إدارة المباني والآلات؛

12. إدارة الاقتصاد في الوكالة؛

13. تكوين الميزانية المقدرة في الوكالة؛

14 . ضمان تشغيل الإمكانيات وتتابع استهلاكها طبقا لما هو مخطط؛

15 . تكوين وضعيات استهلاك دورية للميزانية؛

قسم الإعلام الآلي والمحاسبة :ويقوم بالوظائف التالية:

1. إدارة التطبيقات على النظام؛

2. إدارة امن الدخول إلى النظام؛

3. فتح وغلق نظام الإعلام الآلي للوكالة؛

4. تحقيق علاج نهاية اليوم؛

5. تحقيق تخزين للأيام المحاسبية؛

6. تدوين مجموعة اللوائح الخاصة باليوم .

مصلحة الصندوق:وتهتم هذه المصلحة ب:

1. معالجة عملية الزبائن على المستويين الإداري والمحاسبي؛

2 . القيام بالتقارير الدورية والإحصائيات المضبوطة.

وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين رئيسيين وهما كالتالي:

قسم عمليات الشباك:

يتكون من شباك رئيسي وشبابيك فرعية للدفع ويشرف على أداء المهام التالية:

1 . الإشراف على نوعية استقبال الزبائن؛

2. إدارة وحفظ صكوك الزبائن؛

3 . مباشرة إيقاف أعمال اليوم؛

4. القيام بتحويل المداخيل بالتعاون مع المصلحة الإدارية للوكالة؛

5. معالجة العمليات النوعية خاصة مع الزبائن؛

6. طلبات وضعيات الزبائن؛

7. التحويلات بالدينار وبالعملة الصعبة؛

8. الاعتمادات،شهادات الشيكات،بيع الشيكات البنكية؛

9. السحب بالدينار بالعملة الصعبة .

قسم الشباك الخلفي :ويقوم بالوظائف التالية:

1. إدارة ومتابعة حسابات الخزينة للوكالة؛

2. المحافظة على المفاتيح والصكوك البنكية للخزينة؛

3 . تقديم المكالمات؛

4. معالجة وتحقيق التزويد للزبائن؟

5 . القيام بالقيام بعمليات التعويض مع الزملاء.

مصلحة الزبائن: هي المصلحة المسؤولة عن الزبائن،وتتكون من حوافظ الوكالة موزعة بين مسؤولي الزبائن وهم أول من يتحدث مع الزبون على مستوى الوكالة،ومن بين مهامها:

1. التقرير في كل ماله علاقة بالزبون طبقا لاتجاهات إدارة البنك؛

2. وضع مخطط يتماشى مع تحقيق أهداف تجارية محددة؛

3. إجراء مقابلات دورية مع الزبائن ورفع الجلسات؛

4. إجراء تعليمات في ملفات القروض الخاصة بالزبائن وإعلامهم بذلك؛

5. تقديم النصائح للعملاء؛

6. تحليل الربح للزبون؛

7. تسيير و متابعة القروض الممنوحة.

مصلحة التجارة الخارجية:تتكفل هذه المصلحة بمعالجة إصدار و استقبال

العمليات مع الخارج وتتكون من:

قسم الاعتماد المستندي؛

قسم التحويلات والاسترجاع (Rapatriement)من مهامها:

تسيير وسائل الدفع مع الخارج؛

تحقيق تحويل و إرجاع الأموال مع الخارج؛

إعلام واشتراك بشبكة البنك في إطار اختصاصاتها.

المطلب الثالث : دراسة ملف عن طريق الإعتماد المستندي لشركة x

تحظى تقنية الاعتماد المستندي بأهمية كبيرة في تمويل التجارة الخارجية، و إزدادت أهمية هذه التقنية مؤخرا بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي من شأنه أن يجعل الاعتماد المستندي الوسيلة الوحيدة لتمويل الواردات.

من خلال التربص قدمت لنا عينة من ملف الاعتماد المستندي – حالة استيراد – وسوف نقوم بتحديد كل المراحل التي يمر بها منذ فتحه إلى غاية تسويته.

أولا : مرحلة فتح الاعتماد المستندي [1]

إن الاعتماد المستندي يوفر الثقة ويضمن حقوق المتعاملين الاقتصاديين، ولهذا يعتبر التقنية المناسبة لتمويل الصفقات التجارية بين المتعاقدين المتباعدين جغرافيا وتنعدم الثقة بينهما. حيث ينفذ الاعتماد المستندي على عدة مراحل، أولها فتح الاعتماد المستندي

1. إبرام العقد التجاري:

بعد قيام المستورد بالبحث عن قائمة المصدرين عن طريق التكنولوجيا أو المعارض، يختار أفضل مورد يوفر له أحسن المواصفات اللازمةللسلعة وبالسعر الأنسب، وبعد الاتفاق يبرمان عقدا تجاريا يتضمن كل المواصفات المتعلقة بالسمعة فضلا عن تحديد شروط الدفع.

قام المستورد الجزائري **(x)** ومقر شركته برج بوعريريج . الجزائر . ،وبإتفاق مع المورد **zhejiang caftp service co . ltd** وهذه الشركة واقعة في الصين،تعاقد من أجل إستيراد موصلات أنابيب.

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري ، السيد بولعراس فؤاد ، رئيس مصلحة التجارة الخارجية بوكالة برج بوعريريج -058 - .

وحدود الشروط كالآتي:

سعر السلعة: 26422,50 usd

طريقة الدفع:الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء وتسديد الاعتماد عند الاطلاع.

طريقة نقل السلعة : بحرا من ميناء نينغبو **ningbo port** (الصين) إلى ميناء الوصول (الجزائر) **algier port** .

المناقلة :تغيير ميناء الشحن غير مسموح.

عقد البيع: FOB .

بلد المنشأ :الصين .

تاريخ فتح وتاريخ نهاية صلاحية الاعتماد:2021/12/12 إلى 2022/03/19 .

وهذه الشروط متضمنة في الفاتورة الشكلية التي يحضرها المصدر ويرسلها إلى المستورد، كما تتضمن معلومات أخرى خاصة بالمستورد" اسم المستورد عنوانه."
وكذا المعلومات عن المورد نفسه" اسم المصدر عنوانه اسم البنك رقم الحساب البنكي، فضلا عن البيانات التفصيلية المتعلقة بالسمعة وهذه الفاتورة محررة بتاريخ:2021/11/18 تحت رقم **juyihl202111180001** .
بعد حصول المستورد **(x)** على الفاتورة الشكلية يرفقها معه وتقدم إلى وكالة **bba.bea** التابع لبنك الجزائر الخارجي لأجل فتح الاعتماد المستندي.

2. طلب التوطين البنكي:

يملأ ويوقع هذا الطلب من طرف المستورد ويقدم لوكالة البنك ويشمل على كافة المعلومات البيانات التي يتضمنها العقد التجاري .

. الإلتزام engagement:

تقوم الشركة **(x)** بملأ وثيقة الإلتزام إذ تتعهد أن المنتجات المستوردة تستعملها في دورة الاستغلال المتعلقة بالشركة ولا تستعمل لأغراض البيع على حالها، وتصرح كذلك أن الكميات المستوردة تستغل وفقا للطاقة الإنتاجية أو التوجه للتخزين .

إذ لا بد من أن تتأكد الوكالة قبل فتح ملف التوطين أن الزبون غير مسجل في سجل الممنوعين من إستيراد المنتجات المستوردة غير مسجلة في قائمة المنتجات الممنوعة ، الزبون يملك سجل تجاري ورقم التعريف الجبائي ، العمليات تدخل في إطار عملية التوطين، العمليات التجارية الموطنة تدخل في إطار النشاط الذي صدر من أجله السجل التجاري.

توطين الفاتورة الشكلية بواسطة رقم تسلسلي مكون من 18 رقم وثلاث أحرف وهذا مايظهره ختم التوطين البنكي الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3 : التوطين البنكي

– 1– BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE **AGENCEDEBORDJ–BOUARRERIDJ–058**							
34	03	01	2021	4	10	00031	USD

المصدر :بنك الجزائر الخارجي معلومات من الوكالة (058) .

1: إسم الوكالة ورمزها ضمن مجموعة الإستغلال .

34: يمثل رمز الولاية.

03: رمز البنك الخارجي لدى البنك المركزي.

01 :رمز الوكالة.

2021 :السنة.

4 :الفصل من السنة التي تم فيها فتح ملف التوطين.

10:طبيعة العقد.

00031 :الرقم التسلسلي لملفات التوطين.

USD :العملة الرئيسية.

تقوم الوكالة بخصم تكاليف التوطين من حساب الزبون ويستعمل رقم التوطين البنكي فيما بعد للتصريحات الشهرية المقدمة لبنك الجزائر.

3 –فتح الاعتماد المستندي:

لفتح الاعتماد يستلزم طلب فتح الاعتماد المستندي **demande d'ouverture de crédit documentaire àl'importation1** ويشمل هذا الطلب على كل المعلومات المتفق عليها في العقد التجاري فضلا عن تحديد رقم التعريف الجمركي وكذا المستندات اللازمة وتتمثل في:

. فاتورة تجارية ومختومة من المصدر: 8 صور؛

. 3/3 سندات الشحن الأصلي؛

. شهادة المنشأ الأصلي صادرة وموقعة من غرفة التجارة؛

تقوم الوكالة بدراسة طلب فتح الاعتماد من كل جوانبه، وبعد قبول فتح الاعتماد المستندي سجل تحت رقم **058ICD0008021039** وتعتبر هذه الأرقام:

058 :رقم الوكالة؛

03 :رمز البنك الخارجي؛

02 :رمز الوكالة الموطنة؛

2021 :تمثل السنة بالعملية التجارية؛

00080 :رقم تسلسلي لملفات الإعتماد المستندي 2021 ؛

039 :رقم العملة التي تم بها التعامل (usd) .

بعد فتح التوطين وملف الاعتماد، تقوم الوكالة بكتابة رسالة MT700 على نظام v8 ونظام SAM تقضي هذه الأخيرة بفتح الاعتماد المستندي، والتي يتم ارسالها إلى مديرية العمليات مع الخارج التابع لبنك الجزائر الخارجي لتقوم هذه الأخيرة بإرسالها إلى البنك الأجنبي في مدة لا تتجاوز 48 ساعة.

ثانيا :مرحلة تبليغ الاعتماد المستندي

بعد نهاية مرحلة فتح الاعتماد المستندي تبدأ مرحلة أخرى تتمثل في تبليغ المصدر بفتح الاعتماد المستندي.

1. تبليغ البنك المرسل:

بإرسال خطاب سويفت MT700 من مديرية العمليات مع الخارج إلى البنك المرسل ويتضح أنه تم تبليغ هذا البنك بشروط الاعتماد المستندي.

2 – تبليغ المستفيد

بعدما تقوم مصلحة فتح الإعتمادات المستندية بتبليغ بيانات وشروط الاعتماد عبر خطاب سويفت إلى البنك المرسل، يقوم هذا الأخير أي البنك المرسل بتبليغ المستفيد بفتح الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء لصالحه تبلغه فيو بكل المعلومات، يقوم البنك بإرسال رسالة سويفت إلى مديرية العمليات مع الخارج التابع لبنك الجزائر الخارجي، إذ يوضح في هذه الرسالة أنه تم تبليغ الاعتماد إلى المستفيد.

ثالثا :مرحلة تنفيذ وتسوية الاعتماد المستندي

تنتهي عملية الاعتماد المستندي بالتسوية، وذلك من خلال حصول المستفيد على قيمة البضاعة المصدرة في المقابل يستلم المشتري البضاعة المستوردة. [1]

1. الدفع للمصدر:

بعد تبليغ المستفيد بخطاب الاعتماد المستندي، تقوم الشركة **zhejiang caftp service co ltd** . بتجهيزالبضاعة وشحنها وكذا تحضير المستندات المرفقة لها، إذ يمنح للمستفيد مهلة **21** يوم من تاريخ توقيع ربان السفينة على سند الشحن لتقديم المستندات المطموبة.

وبعد الانتهاء من تجهيز المستندات اللازمة يتقدم المستفيد x إلى بنكه لتسليم تلك المستندات، فيقوم البنك بفحصها في مدة **7** أيام مفتوحة من تاريخ الاستلام لمراجعة المستندات والتأكد من مطابقتها لما ورد في الخطاب MT700 ، ثم يتكفل بدوره بإرسالها إلى وكالة **bea–bba** إذ تقوم هذه الوكالة بفحص المستندات المرسلة إليها في مهلة 7 أيام مفتوحة ابتداء من تاريخ الإستلام لمراجعة المستندات وتتمثل تلك المستندات في:[2]

. 8صور من الفاتورة التجارية النهائية ؛

. مستند الشحن البحري المقدم من طرف شركة **zhejiang caftp service co . ltd** ؛

. شهادة المنشأ الأصلية الصادرة من قبل الغرفة التجارية بالصين.

وترفق المستندات المؤشر إليها سابقا بلائحة يوضح فيها كل المستندات المرسلة.

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري ، وكالة برج بوعريريج - 058 -
[2] وثائق مقدمة من طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية بالوكالة -058 -

بعد إرسال المستندات، يقوم البنك المصدر بإرسال **MT752** إلى مصلحة الإعتمادات المستندات التابعة للمديرية مع الخارج عبر نظام سام يطلب فيها الإشعار بجعل حساب المستفيد لديه دائنا بقيمة الصفقة التجارية.

تقوم مصلحة تنفيذ الاعتمادات المستندية بتحضير وثيقة بالعملة الصعبة وارسالها الى بنك الجزائر لشراء العملة الصعبة، وتتضمن هذه الوثيقة كل العمليات التجارية الى حساب المستفيد.

2. دفع المستورد قيمة الاعتماد واستلامه للبضاعة

ترسل مصلحة تنفيذ الاعتمادات المستندية وثيقة الدفع بالعملة الصعبة إلى الوكالة، وتوضح من خلالها أن البنك الخارجي الجزائري قد التزم بتعهده بالدفع للبنك الأجنبي .

تتكفل الوكالة BEA–BBA بتحضير كشف تفصيلي يتحدد في مبلغ الاعتماد وكل العمولات التي تخص حساب الشركة x وذلك في مقابل حصولها على مستندات .

في الأخير تقوم وكالة **BEA–BBA** بمجموعة من الإجراءات لتصفية ملف الاعتماد المستندي.

– توطين جميع نسخ الفاتورة النهائية، وتحتفظ الوكالة بنسختين، الأولى توضع في ملف التوطين والثانية في ملف الاعتماد المستندي.

– تظهير مستند الشحن باسم المستورد إلى الميناء لاستلام البضاعة وبعد جمركة البضاعة والإنتهاء من إجراءات التخليص الجمركي يحصل المستورد على وثيقة **D10** والتي تقدم من مصلحة الجمارك تؤكد استلام المستورد البضاعة، وبإرسال نسخة من وثيقة D10 إلى وكالة **bea–bba** وعند هذا الحد تكون قد تمت تصفية الملف.

خلاصة

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها في بنك الجزائر الخارجي . وكالة برج بوعريريج . والتي تطرقنا فيها إلى حالة تخص فتح الاعتماد المستندي،يمكن ملاحظة أن البنك الخارجي الجزائري يؤدي دورا من الأدوار المنوطة إليه وهو تمويل التجارة الخارجية، ويبقى استعمال الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية هو المتداول والشائع بالرغم من تعقد إجراءاته وتكاليفه المرتفعة، وذلك لما يوفره من أمان وتسهيل لعملية سداد مبلغ الصفقة.

وعليه فسير الاعتماد المستندي بداية من الفتح إلى غاية تصفيته يتكفل به بنك الجزائر الخارجي ويقوم كذلك بحساب كل التكاليف المختلفة التي تعود على حساب العميل وله عدة مهام أخرى يقوم بها كمنح تسهيلات للتعامل مع الدول الأجنبية.

خاتمـــة

خاتمة:

إن معالجتنا لموضوع البحث والمرسوم بعنوان "دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية"، انتهت بنا الاحاطة بالدور الرئيسي الذي تلعبه وسائل تمويل هذه الأخيرة في رسم وتفعيل الركائز الأساسية لنجاح السياسة التجارية بوصف قطاع التجارة الخارجية في الجزائر المتنفس الوحيد أمام العالم الخارجي في جلب الدولارات الذي تغذي خزينة الدولة .وقد ارتأت الجزائر أن تساير هذا القطاع من خلال السياسة التجارية المعتمدة على سياسات وأساليب تجارية، هذه الأخيرة التي لم تؤدي دورها كما يجب إذ يمكن إرجاع ذلك إلى ضعف السياسة الاقتصادية للبلاد، هذه الوضعية لم تكن تلقائية وإنما هي ناتجة عن ظروف اقتصادية وسياسية منها :غياب السير المحكم والإهمال واللامبالاة، بمعنى آخر عدم التنويع في الصادرات.

على هذا الأساس لجأت الحكومة إلى ادخال اصلاحات اقتصادية جديدة تخص تحرير التجارة الخارجية وتمويلها، إذ باشرت بمنح استقلالية للجهاز البنكي الذي يحتل مركزا حيويا في تمويل عمليات التجارة الخارجية، إذ تعتبر عمليات التمويل من أهم وأخطر الأعمال المصرفية وأكثرها دقة .

كما يتضح أن لوسائل الدفع أهمية بالغة في عملية التصدير والاستيراد، إذ تضمن حقوق المتعاملين التجاريين من خلال وسائل الدفع المباشرة أو عن طريق المستندات كالتحصيل والاعتماد المستندي، وهي أكثر الطرق ضمانا من عدة مخاطر تواجه عملية التمويل خاصة من ناحية التسديد، لأن الصفقات التجارية تأخذ الجانب المالي ببالغ الأهمية وذلك بالنسبة لجميع الأطراف .هنا يأتي تدخل البنك في حل مشكلة الضمان والدفع التي تواجه أطراف التبادل من خلال نظام الاعتماد المستندي الذي يعد من أبرز أدوات الضمان هذا ما جعله كوسيط لإتمام العلميات التجارية، إذ يتضح جليا بأن الاعتماد المستندي تقنية مثالية في التجارة الدولية لأنه يهدف إلى ضمان الأمان للمستورد أكثر من المصدر.

اختبار الفرضيات

فيما يلي سنثبت صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بافتِراضها في مقدمة البحث.

. فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن التجارة الخارجية أحد ركائز الاقتصاد الجزائري، فنثبت صحتها في كون الجزائر تعتبرها أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد إلا أن التتبع لمسار تطور العلاقات التجارية في إطار التجارة الخارجية، يلاحظ أن هذا القطاع لا يزال يعاني من نفس المشاكل وذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات والمواد الأولية والسلع.

. بخصوص الفرضية الثانية فصحتها تبرز من خلال الدور الفعال المتمثل في تحريك التجارة الخارجية نحو الخارج، وكذلك فتح المجال أمام المبادلات الخارجية من خلال الضمانات التي تقدمها البنوك سواء من خلال وسائل الدفع المباشر أو عن طريق المستندات (التحصيل المستندي والاعتماد المستندي) .

. فيما يخص الفرضية الثالثة فتؤكد من خلال ايضاح أن الاعتماد المستندي هو أداة تمويل ودفع في المعاملات التجارية الدولية، إلا أن المتعاملين الاقتصاديين لا يتفهمون في غالب الأحيان بأن الاعتماد المستندي ليس سوى وسيلة دفع لا تحل مجمل المشاكل الناتجة عن العملية التجارية والمشروطة في عقد الاعتماد المستندي والقواعد التجارية الدولية.

نتائج الدراسة

وعليه يمكن توضيح نتائج الدراسة فيما يلي من النقاط:

. لقد لاحظنا من خلال تربصنا في وكالة البنك الخارجي الجزائري أن نظام الاعتماد المستندي يظهر أهميته من جانب الضمان أكثر منه من جانب الدفع والتمويل، كما لاحظنا أن الاعتماد المستندي للتصدير شبه منعدم وإذا وجد فإنه يختص بالعمليات الخاصة بالشركات البتَّرولية، لذا يرتكز عمل مؤسسة على الاعتماد المستندي للاستيراد نظرا للاقتصاد الجزائري الضعيف.

. الدور الأساسي للبنوك في تمويل التجارة الخارجية حيث أصبح الجهاز التمويلي وسيلة فعالة واستَّراتيجية لترَّقية الصادرات وتمويل الواردات، كما أن البنوك تعطي ديناميكية للتجارة الدولية حيث تعتبر القلب النابض والأساسي لتمويل التجارة الخارجية.

. يعتبر الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل التجارة الدولية من أجل إتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف، الأمر الذي أدى بكثير من الدول لاعتماده كوسيلة دفع، ضمان وتمويل في معاملتها التجارية، كما يتطلب الحصول على وثائق تمثل ضمانا لحقوق المتعاملين الاقتصاديين من عدة مخاطر بالنسبة لجميع الأطراف المتدخلة.

. نظرا للوضعية المتدهورة التي عرفتها بلادنا سياسيا وانعكاس ذلك على المجال الاقتصادي، فإننا نجد أن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب يشتَّرطون أن يكون الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء ومؤكد حتى لا يقعوا في خطر عدم الدفع.

اقتراحات:

. الاختيار الجيد للموظفين في مجال العمليات الخارجية لتسهيل الأعمال والخدمات بين الزبائن، مع إجراء تربصات دورية لهم داخل وخارج الوطن.

. تطوير أساليب الاتصال بين مختلف البنوك أمر ضروري كربح الكثير من الوقت والاعتماد على وسائل النقل الحديثة والسريعة والأكثر ملائمة للبضاعة محل التبادل.

. التعريف بوسائل تمويل التجارة الخارجية والفرق بين كل تقنية والأخرى حتى يسهل على المتعامل الاقتصادي اختيار طريقة التمويل التي تناسب.

أفاق البحث

. الاعتماد المستندي ليس سوى وسيلة دفع، ففي حالة وجود مخاطر، فكيف تواجه هذه الأخيرة كيف يتم حل المشاكل الناجمة عن هذه المخاطر؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

1. السيد محمد أحمد السبرتي ،التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ، مصر ، 2009 .

2. موسى مطر ،باسم اللوزي ،حسام داود ،وآخرون ،التجارة الخارجية ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2001 .

3. يوسف السعداوي ، دراسات في التجارة الخارجية ، دار الهومة ، الجزائر ، 2010 .

4. جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ،

5. محمد يونسي ،إقتصاديات دولية ، جامعة الإسكندرية ، مصر ،1999 .

6. مجدي محمود شهاب ،الإقتصاد الدولي، دار الجامعة المعرفية ، مصر ،1996.

7. محمد خميس الزوكة ، جغرافية التجارة الدولية ، دار الجامعة المصرفية ، مصر ، 2010 .

8. طلعت أسعد عبد الحميد ،الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، مصر ،1998 .

9. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ،

10. مازن عبد العزيز فاعور،الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية في ظل القواعد والأعراف الدولية ،منشورات الحلبي ، لبنان.

11. عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الإقتصادية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر،مصر، 2007.

12. جمال يوسف عبد النبي ،الإعتمادات المستندية ،مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن ، 2001 .

13. خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة) ،دار وائل للنشر، الأردن ، 2000 .

14. أحمد غنيم ، الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي ، الطبعة الخامسة ، مصر ، 1997 .

15. محمد محمود فيمي ، القواعد والعادات الموحدة للإعتمادات المستندية ،معهد الدراسات المصرفية ، مصر ،2000.

16. حسن دياب ، الإعتمادات المستندية التجارية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، لبنان ، 1999 .

17. سعيد عبد العزيز عدنان ، الإعتمادات المستندية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، مصر ،2003 .

18. فريد الصلح ،موريس نصر ،المصرف و الأعمال المصرفية ، دار الأهلية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1989 .

19. ناجي جمال ، المحاسبة و العمليات المصرفية ، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، لبنان ، 1999 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1_ Pienne Bounad, Eric Motaboad, **Commerce internationale**, Imprime Eneeg (DL), 1993,.

2_ Chibani Rabah, Le Vade-Mecun de l'import-export. Edition ENAG 1997

3_ G. le grand, h, martini, management des opérations de commerce international.

4_ Annik Nuddrzo, théorie et pratique du commerce international, Paris, 1990.

5_ Paul Dupin, Les techniques du payement dans les contrats de vente à l'étrange, Entrepris moderne, 5éme édition, Paris, 1986.

ثالثا : تشريعات وقوانين

1. الأمر رقم 95 . 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 هـ الموافق ل 25 جانفي 1995 م ، المتعلق بالتأمينات (العدد 13/ 1995 م من الجريدة الرسمية).

2 . غرفة التجارة الدولية ،القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، سنة 1992 ،المادة (03).

3 . غرفة التجارة الدولية ، القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، 1993 ، المادة (14).

4 . غرفة التجارة الدولية ، القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، 1993 ، المادة (36).

5. غرفة التجارة الدولية ، القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية ، المنشور رقم (500) ، 1993 ، المادة (38).

قائمة الملاحق

المحق 01 : طلب فتح الاعتماد المستندي

IMP

X

IMP/ EXP.
ADRESSE : 159 LOTS EPLF RUE D NUMERO 18 BBA.
NIS : 19[redacted].
NIF : [redacted].

B.B.ARRERIDJ le 21/11/2021

A MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE BORDJ BOU ARRERIDJ 58

Compte N° :
Signature Vérifier
Position :
Bon à Exécuter

OBJET : DEMANDE D'OUVERTURE D'UN CREDIT DOCUMENTAIRE.

MONSIEUR

PAR LE DEBIT DE NOTRE COMPTE OUVERT SUR VOS LIVRES N° 058 220 0801 74 NOUS AVONS L'HONNEUR DE VOUS
DEMANDE DE BIEN VOULOIR PROCEDER A L'OUVERTURE D'UN CREDOC DONT LES CARACTERISTIQUES CITENT CI-APRES :
ORDRE : EURL [redacted] IMPORT/EXPORT.....
LOTS 159 EPLF section 38- B.B.A.....
EXP FAVEUR: ZHEJIANG [redacted] CO., LTD
NO.638 DONGHUAN AVENUE, JIAOJIANG, [redacted], CHINA
TEL: +8640066955666.....
IRREVOCABLE ET [redacted].....
UTILISABLE: AT SIGHT.....
MONTANT MAXIMUM DE: 26422.50 USD .....
AUPRE DE: BANK OF CHINA TAIZHOU BRANCH, ZHEJIANG .....
281 JIEFANG SOUTH ROAD JIAOJIANG, TAIZHOU, ZHEJIANG, CHINA.....
TEL:+86 57689015043.....
CODE SWIFT: BKCHCNBJ92J.....
DATE DE VALIDITE : 16/02/2022 ..... LIEU DE VALIDITE : CHINA.....
DATE LIMITED'EXPEDITION : 26/01/2022.....
CONTRAT (INCOTERME 2000) FOB NINGBO .....
PAYE D'ORIGINE : CHINA.....
RIF DOUANIER : 39.17.32.10.00

ACCUSÉ DE RÉCEPTION
12 DEC. 2021
BEA B.E.A 058
Sce. Etranger

EMBARQUEMENT : NINGBO PORT..... DESTINATION : ALGIERS PORT.
EXPEDTION PARTIELLE: ALLOWED...TRANSBORDEMENT: ALLOWED.....
CONCERNANT LA MARCHANDISE SUIVANTES :

TUYAU DE HAUTE PRESSION : 1500 PCS
TUYAU ALLER RETOUR : 1500 PCS
ACCESSOIRES TUYAUX : 11000 PCS

PROFORMA INVOICE NR: JUYIHL2021111180001 DATE: 18/11/2021

CONTRE REMISE DES DOCUMENTS SUIVANTS :

-SIGNED AND DATED COMMERCIAL INVOICE IN 05 ORIGINALS BY BENEFICIARY CERTIFYING THAT THE GOODS ARE STRICTLY CONFORM WITH PROFORMA INVOICE.
-FULL SET BILL OF LADING 3/3 ORIGINALS ON BOARD TO THE ORDER OF BEA BORDJ BOU ARRERIDJ 058 NOTIFY THE APPLICANT MARKED FREIGHT PAYABLE AT DESTINATION

الملحق 08 : الفاتورة الأولية

ZHEJIANG CAFTP [redacted] CO.,LTD

ADD: NO.638 DONGHUAN AVENUE, JIAOJIANG,ZHEJIANG, CHINA
Tel.:+8613750601216

PROFORMA INVOICE

P/O No.:JUYIHLL202111180001
Date: 18th,NOV, 2021

Supplier: [redacted] CAFTP SERVICE CO.,LTD
ADD: NO.638 DONGHUAN AVENUE, JIAOJIANG,ZHEJIANG, CHINA
Phone:008613750601216

Consignee: [redacted]
IEC CODE: [redacted]
EMIL ID: eurlyoudine,info@gmail,com
TEL: +213 560652412

Item No.	Picture	Description	Quantity	Unit Price FOB Ningbo	Amount
1		3 layers hose, color:transhparent with red and blue line I.D*O.D:8.5*14mm Tolent:±0.5MM W.P/B.P:50bar/150bar Length:50m/roll connector:1/4 Material:PVC Package:1ROLLS/Carton HOSE WORDS:	800	12.5/ROLL	US$10 000,00
2		3 layers hose, color:transhparent with red and blue line I.D*O.D:8.5*14mm Tolent:±0.5MM W.P/B.P:50bar/150bar Length:25m/roll connector:1/4 Material:PVC Package:2ROLLS/Carton HOSE WORDS:	450	6.25/ROLL	US$2 812,50
3		3 layers hose, color:transhparent with red and blue line I.D*O.D:8.5*14mm Tolent:±0.5MM W.P/B.P:50bar/150bar Length100m/roll connector:1/4 Material:PVC Package:1ROLLS/Carton HOSE WORDS:	250	25/ROLL	US$6 250,00
4		Brass connector size:8.5MM PACKAGE:50pcs/Bag 500pcs/Box	10000	0.28/pcs	US$2 800,00

EURL YOUDINE IMPORT-EXPORT ... R.C.N° ... N° ...

:10

تابع للملحق 08

5		elbow connector SIZE:8.5MM PACKAGE:50pcs/Bag 500pcs/Box	1000	0.93/PCS	US$930,00
6	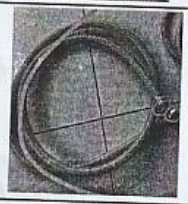	Suction hose length:2.4M mode:#26	1500pcs	1.38/pcs	US$2 070,00
7		Discharge hose length:2.4M mode:#26	1500pcs	1.04/pcs	US$1 560,00
TOTAL		26 422,50			

SAY US DOLLARS TWENTY SIX THOUSAND FOUR HUNDRED AND TWENTY TWO POINT FIVE ONLY

1.PACKAGE: BROWN CARTONS

2.PAYMENT TERM: L/C at sight after the copay BL 45days.

3.DELIVERY DATE: within 30 days

4.FROM Ningbo, CHINA TO Ageria

5.Guarantee:Spray hose 99.5% guarantee for one year ,suction 、 discharge hose and connectors 100% guarantee for one year

6.BANK INFORMATION:

BANK NAME:
BANK OF CHINA TAIZHOU BRANCH,ZHEJIANG
ADD:281 JIEFANG SOUTH ROAD JIAOJIANG,TAIZHOU,ZHEJIANG, CHINA
SWIFTCODE :BKCHCNBJ92J

BENEFICIARY:ZHEJIANG CAFTP[redacted] CO.,LTD
ADD:BLDG. 6 NO.638 DONGHUAN ROAD TAIZHOU,ZHEJIANG,CHINA
ACCOUNT NO. :403969562439

الملحق 03 : إجراء الإعتماد المستندي MT700

Message

Start of Message

Message Identifier

Message Preparation Application: Alliance Message Management - Message Creation

Message Header

Swift Input fin.700 FIN MT700 - Issue of a Documentary Credit

FIN
Sender
Unit: U058
Sender Logical Terminal: BEXADZALA
Type: Institution
Institution: BEXADZAL058
Receiver
Type: Institution
Institution: BEXADZALDOE
Address Expansion
Institution: BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
Branch: (DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPARTEMENT L/C ET NOSTRO)
City: ALGIERS
Country: DZ
Options
Priority: Normal
Monitoring: None
User PDE: No

Message Text

039 (USD)
099 (EUR)

F27: Séquence des totaux
Number: Numéro: 1/
Total: 1
F40A: Forme de crédit documentaire
IRREVOCABLE
F20: Numéro du crédit documentaire
058ICD0008021039
F31C: Date d'émission
211212 2021 Dec 12
F40E: Règles d'application
ApplicableRules: Règles applicables: EUCP LATEST VERSION
F31D: Date et lieu de l'expiration
Date: 220216 2022 Feb 16
Place: Lieu: CHINA
F51D: Banque demanderesse - Identifiant de partie - Nom et adresse
NameAndAddress: Nom et adresse: BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
(AGENCE BORDJ)
BORDJ DZ
F50: Partie demanderesse
EURL [redacted] IMP/EXP
LOT 159 [redacted]
BORDJ BOU ARRERIDJ 34000 ALGERIE
F59: Bénéficiaire
NameAndAddress: Nom et adresse: ZHEJIANG [redacted] CO,LTD NO
638 DONGHUAN AVENUE JIAOJIANG
ZHEJIANG CHINA TEL +8613750601216
F32B: Code devise et montant
Currency: Devise: USD US DOLLAR

الملحق 06 : قبول الملف

Amount: Montant: 26422,50 #26.422,50#

F41A: Disponible chez/via - Code d'identifiant - Code
IdentifierCode: Code d'identifiant: BEXADZALDOE
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
(DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPARTEMENT L/C ET NOSTRO)
ALGIERS DZ

Code: BY ACCEPTANCE

F42P: Détails du paiement différé
45 JOUR DATE B/L

F43P: Envois partiels
ALLOWED

F43T: Transbordement
ALLOWED

F44E: Port de chargemt/Aéroport départ
NINGBO PORT

F44F: Port de déchrgemt/Aérprt de dest
ALGIERS PORT ALGERIA

F44C: Date ultime d'envoi
220126 2022 Jan 26

F45A: Desc biens et/ou prestations
FOB NINGBO PORT INCOTERM 2010
.
1500 PCS TUYAU DE HAUTE PRESSION
1500 PCS TUYAU ALLER RETOUR
11000 PCS ACCESSOIRES TUYAUX
.
AS PROFORMA INVOICE NBR JUYIHL2021111180001 DD 18/11/2021
.
DATE DE DEPOT 12/12/2021
NR DE COMPTE [redacted]01-74
MARCHANDISE ORIGINE: CHINA
NIS 197634310014045
NIF 001134046423544
DOMICILIATION NR:3[redacted]USD
FINALITE ECONOMIQUE REVENTE EN L'ETAT
CREDOC PROVISIONE A 120 PCT PAR DEBIT COMPTE

F46A: Documents requis
SIGNED AND DATED COMMERCIAL INVOICE IN 06 ORIGINALS BY BENEFICIARY AND BEARING HUMID SEAL
.
FULL SET BILL OF LADING 3/3 ORIGINALS ON BOARD TO THE ORDRE OF BEA BORDJ BOU ARRERIDJ 058 NOTIFY THE APPLICANT MARKED FREIGHT PAYABLE AT DESTINATION
.
ORIGINAL CERTIFICATE OF ORIGIN DELIVRED AND SIGNED BY CHAMBER OF COMMERCE OF CHINA.
.
ORIGINAL CONFORMITY AND GUARANTY CERTIFICATE DELIVRED AND SIGNED BY THE BENEFICIAY .
.
ORIGINAL PAKING LIST DELIVRED AND SIGNED BY THE BENEFICIAY .
.
ORIGINAL CERTIFICATE OF QUALITY CONTROL DELIVRED AND SIGNED BY CHINA
.
CERTIFICATE OF FREE MAKETING IN COUNTRY OF ORIGIN AND/OR PROVENANCE OF PRODUCTS EXPORTED TO ALGERIA DELIVRED BY TAIZHOU CHAMBRE OF COMMERCE

F47A: Autres conditions
DOCUMENTS MUST BE OBLIGATOIRY FORWARDED THROUGH YOUR BANK AND BY MAIL EXPRESS/DHL TO OUR BRANCH CITED IN FIELD 51D.
.
IN CASE OF PRESENTATION OF DOCUMENTS PRESENTING DESCREPANCIES AND THEIR ACCEPTANCE BY THE APPLICANT, YOU WILL BE ASKED TO CREDIT OUR ACCOUNT OF OUR HANDLING CHARGES OF USD 120.00
.

تابع الملحق 04

YOUR MT 730 MUST INDICATE THE DATE OF L/C NOTIFICATION
FOR BENEFICIARY AND THE INTERMIDIARY BANK
.
YOUR DOCUMENTS MUST BE SIGNED AND BEARING THE L/C REFERENCS
.
NOTRE RELATION SOUHAITE QUE CETTE L/C SOIT OUVERTE AUPRE
D'UN CORESPONDANT CHINOIS
.
L OPERATEUR N EST PAS FRAPPE D INTERDICTION DE TRANSFERT EN
DEVISES

F71D: Frais

YOUR FEES AND COMMISIONS ARE AT
CHARGE OF BENEFICIARY INCLUDING
THOSE OF THE REIMBURSING BK EVEN IN
CASE OF CANCELLATION OR NON
UTILISATION. ARTICLE 37C OF RUU NON
OPPOSABLE TO BEA

F49: Instructions de confirmation

CONFIRM

F78: Instruc banque de pmt, acc, négo

PAYMENT AT YOUR COUNTERS REIMBURSMENT VALUE 05 WORKING DAYS
(ALGERIA/CHINA) AFTER THE DATE OF YOUR MT754 TO BEXADZALXDOE
ADVISING US THAT DOCUMENTS ARE CONFORM

F57A: Banque Notificatrice - Identifiant de partie - Code d'identifiant

IdentifierCode: Code d'identifiant: BKCHCNBJ92J

BANK OF CHINA
(TAIZHOU BRANCH, ZHEJIANG
PROVINCE)
TAIZHOU CN

F72Z: Info émetteur - destinataire

/REC/DISCREPANCIES
//DVICE.REQUEST FOR AMENDMENT AND
//ALSO ALL THE INQUIRIES UNDER
//THIS L/C MUST BE TRANSMITED TO
//OUR BRANCH QUOTED IN FIELD 51D.

Network Data

Network: SWIFT

End of Message

12/12/2021 11:10

الملحق 06 : إذن بالدفع (قبول أو تفاوض)

Message

Start of Message

Message Identifier

Message Preparation Application:	Alliance Message Management - Message Approval
Unique Message Identifier:	I BEXADZALDOE 752 058ICD0008021039 (suffix 220302293958)

Message Header

Swift	Input	fin.752	FIN MT752 - Authorisation to Pay, Accept or Negotiate

FIN	
Sender	
Unit:	U058
Sender Logical Terminal:	BEXADZALX
Type:	Institution
Institution:	BEXADZAL058
Receiver	
Type:	Institution
Institution:	BEXADZALDOE
Address Expansion	
Institution:	BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
Branch:	(DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPARTEMENT L/C ET NOSTRO)
City:	ALGIERS
Country:	DZ
Options	
Priority:	Normal
Monitoring:	None
User PDE:	No

Message Text

```
F20: Numéro du crédit documentaire
   058ICD0008021039
F21: Référence banque présentatrice
   BP2719022000280
F23: Identification complémentaire
   N/REF
F30: Date avis différence ou courrier
   220301                    2022 Mar 01
F32B: Montant total notifié
   Currency: Devise:         USD                    US DOLLAR
   Amount: Montant:          26422,50               #26.422,50#
F72Z: Info émetteur - destinataire
   :/REC/RELATION ACCEPTE LES RESERVES
   //NOUS AUTORISONS CHEZ BKCHUS33
   //DATE ECHEANCE 19/03/2022
   //DATE LEVEE DES RESERVES 01/03/22
   //DOCS RECU DE:BKCHCNBJ92J RELATION
   NON INTERDIT DE TRANSFERT EN DEVISE
```

Network Data

Network:	SWIFT

End of Message

الملحق : قبول جميع التحفظات

H.752 (OK)

EURL [redacted]/EXPORT
NIS : 197634310014045
NIF : 001134046423544

BBA le : 01/03/2022

A MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA BANQUE BEA
AGENCE DE BORDJ BOU ARRERIDJ
BEA 0058

OBJET : LEVEE DE RESERVES SUR LA L/C N° : **058ICDO008021039**

Monsieur le directeur,

Nous avons l'honneur de vous informer que nous acceptons d'ores et déjà toutes réserves concernant la L/C nº : **058ICDO008021039**

En objet de : **26422.50 USD**

Veuillez agréer monsieur le directeur mes salutations.

中国银行 台州 DOCUMENTARY REMITTANCE

BANK OF CHINA TAIZHOU BRANCH

2022-02-22
YEAR-MONTH-DAY

WHEN CORRESPONDING PLEASE QUOTE OUR REF. NO BP2719022000280

REIMBURSING/DRAWEE BANK:	MAIL TO: BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE AGENCE BORDJ BOU ARRERIDJ 058 RUE MED MEGUEDEMI B.B.A 34000 ALGERIE

Dear sirs,

We enclose the following documents under the credit mentioned below.

CREDIT NO: 058ICD0008021039 ISSUED BY: BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE ALGIERS BENE: ZHEJIANG CAFTP SERVICE CO.,LTD BENE REF: JUYIHL2021111180001				
TENOR: 45 DAYS After B/L Date	MATURITY : 2022-03-19	VALUE DT:	AMOUNT	USD26,422.50
				USD0.00
CHARGES			NET AMT	USD26,422.50
			OUR CHG	0
			TTL AMT	USD26,422.50

DOCUMENTS:

COMM INV	PACK/WEIGHT	B/L	NB/L	ORIGIN CERT	OTHERS
6	6	3/3	3	3	*

IN REIMBURSEMENT:

PLEASE CONFIRM US THE MATURITY ASAP AND PAY THE TOTAL AMOUNT TO BANK OF CHINA, NEW YORK FOR CREDIT OUR HEAD OFFICE ACCOUNT WITH THEM VIA CHIPS ABA326 ACCOUNT OURSELVES UID138679 AT MATURITY I.E.2022-03-19UNDER ADVICE TO US QUOTING OUR REFERENCE NUMBER MENTIONED ABOVE

INSTRUCTION TO THE REIMBURSING/DRAWEE BANK

REMARKS:

BL Date:2022-02-02
*CONFORMITY AND GUARANTY CERTIFICATE 1
CERTIFICATE OF FREE MARKETING 1

Unless otherwise specified the transaction is subject to UCP600

Yours faithfully,

For BANK OF CHINA LIMITED

For Bank of China Taizhou Branch
(Zhejiang Province)
Authorized signature(s)

AD2719021001595

Banque Extérieure d'Algerie
Agence Bordj Bou Arréridj - 58
28 FEV. 2022
Reçu

ADDRESS: 281 JIEFANG SOUTH ROAD,JIAOJIANG,TAIZHOU ZHEJIANG PROVINCE CHINA SWIFT CODE: BKCHCNBJ92J

الملحق رقم 09 : فاتورة تجارية

浙江中非国际经贸港服务有限公司

ZHEJIANG CAFTP SERVICE CO.,LTD.

Building No.6 ,Taizhou Cross-border E-Commerce Industrial Park,638 Donghuan Avenue,Taizhou,Zhejiang,China

INVOICE NO.: JUYIHL202111180001

商业发票

DATE: 18/11/2021

COMMERCIAL INVOICE

ACCOUNTEE: EURL YOUDINE IMP/EXP

LOT 159 LOGTS EPLF BORDJ BOU ARRERIDJ 34000 ALGERIE

SHIPPED PER: BY SEA FROM: NINGBO TO :ALGIERS

唛头 Shipping Marks	品名及规格 Commodity and Specification	数 量 Quantity	单 价 Unit Price	总 值 Amount
		ROLL	FOB NINGBO PORT（INCOTERMS 2010) IN USD	
N/M	高压喷雾管 TUYAUX DE HAUTE PRESSION	1,500.00	USD 12.7083	USD 19062.50
	高压喷雾管 TUYAU ALLER RETOUR	3,000.00	USD 1.2100	USD 3630.00
	铜接头 ACCESSOIRES TUYAUX	11,000.00	USD 0.3391	USD 3730.00
	TOTAL:			USD 26422.50

L/C NO:058ICD0008021039

浙江中非国际经贸港服务有限公司
ZHEJIANG CAFTP SERVICE CO.,LTD.

الملحق 10 : بوليصة الشحن

finigate integrated logistics

BILL OF LADING

SHIPPER ZHEJIANG [redacted] SERVICE CO.,LTD 638 DONGHUAN AVENUE,JIAOJIANG,ZHEJIANG,CHINA. TEL:+8613750601216	BILL OF LADING NO. GZE22010195 DOCUMENT NO. MEDUNV537273 EXPORT REFERENCES
CONSIGNEE TO THE ORDER OF BEA BORDJ BOU ARRERIDJ/058	FOR DELIVERY OF GOODS PLEASE PRESENT DOCUMENTS TO: MARS LOGISTIQUE COOPERATIVE EL FETH NO 5 ILOT C3 MOHAMED GARIDI2 KOUBA ALGER ALGERIE NIF: 000816098057052
NOTIFY PARTY EURL [redacted] LOT 159 LOGTS EPLF BORDJ BOU ARRERIDJ 34000 ALGERIE NIF:001134046423544	POINT AND COUNTRY OF ORIGIN DOMESTIC ROUTING/EXPORT INSTRUCTIONS
PRE-CARRIAGE BY	PLACE OF RECEIPT
OCEAN VESSEL/VOY NO. MSC SAMAR FJ202W	PORT OF LOADING NINGBO ONWARD INLAND ROUTING
PORT OF DISCHARGE ALGER (ALGIERS SEA PORT)	PLACE OF DELIVERY ALGER (ALGIERS SEA PORT) FINAL DESTINATION(FOR THE MERCHANTS REFERENCE ONLY) ALGER (ALGIERS SEA PORT)

CONTAINER NO. / SEAL NO. MARKS AND NUMBERS	NO. OF PKGS. OR CONTAINERS	KIND OF PACKAGES; DESCRIPTION OF GOODS	GROSS WEIGHT (KGS)	MEASUREMENT (CBM)
N/M	1550 CARTONS	SHIPPER'S LOAD COUNT & SEAL 1X20'GP CONTAINERS S.T.C. TUYAUX DE HAUTE PRESSION TUYAUX ALLER RETOUR ACCESSOIRES TUYAUX FREIGHT PAYABLE AT DESTINATION BEARIING THE NIF OF THE APPLICANT:001134046423544 PORT-PORT FCIU5453165/20'GP/FX21899914/1550CARTONS/10279.500KGS/28.9000CBM	10279.500 KGS	28.9000 CBM

COPY

TOTAL NO. OF PACKAGES OR CONTAINERS (IN WORDS): SAY ONE(1X20'GP) CONTAINER(S) ONLY

ON BOARD DATE: 2022/2/2

FREIGHT AND CHARGES	RATED AS	RATE	PER	PREPAID	COLLECT	PLACE AND DATE OF B(s)/L ISSUED
				FREIGHT COLLECT		GUANGZHOU, CHINA 2022/2/2
			TOTAL			NO. OF ORIGINALB(s)/L SIGNED THREE (3)

Received For shipment from the merchant in apparent good order and condition and, as fas as certained by reasonable means of checking, as specified above unless otherwise stated. Terms of bill of lading continued on reverse side thereof. In witness whereof, three(3) original Bills of Lading have been signed all of this tenor and date one of which being accomplished the others to stand void.

The surrender of the original order bill of lading properly endorsed shall be required before the delivery of the property. Inspection of property covered by this bill of lading will not be permitted unless provided by law or unless permission is endorsed on this original bill of lading or given in writing by the shipper.

Attention of shipper. The terms and conditions of the order bill of lading under which this shipment is accepted are printed on the back hereof. Note, unless otherwise specified the charges listed above do not include customs duties, taxes, customs clearance charges and similar non transportation charges which are for the account of the cargo.

As Carrier

الملحق 05 : تعديل الإعتماد المستندي

Message

Start of Message

Message Identifier

Message Preparation Application:	Alliance Message Management - Message Approval
Unique Message Identifier:	I BEXADZALDOE 707 058ICD0008021039 (suffix 220216271899)

Message Header

Swift	Input	fin.707	FIN MT707 - Amendment to a Documentary Credit

FIN	
Sender	
Unit:	U058
Sender Logical Terminal:	BEXADZALX
Type:	Institution
Institution:	BEXADZAL058
Receiver	
Type:	Institution
Institution:	BEXADZALDOE
Address Expansion	
Institution:	BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
Branch:	(DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPARTEMENT L/C ET NOSTRO)
City:	ALGIERS
Country:	DZ
Options	
Priority:	Normal
Monitoring:	None
User PDE:	No

Message Text

```
F27: Séquence des totaux
   Number: Numéro:          1/
   Total:                   1
F20: Référence de l'émetteur
   058ICD0008021039
F21: Référence du destinataire
   N/REF
F23: Référence de la banque émettrice
   058ICD0008021039
F52A: Banque émettrice - Identifiant de partie - Code d'identifiant
   IdentifierCode: Code     BEXADZAL058             BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
   d'identifiant:                                   (AGENCE BORDJ)
                                                    BORDJ DZ
F31C: Date d'émission
   211212                   2021 Dec 12
F26E: Numéro de la modification
   01
F30: Date de la modification
   220216                   2022 Feb 16
F22A: Objectif du message
   ISSU
F31D: Date et lieu de l'expiration
   Date:                    220310                  2022 Mar 10
   Place: Lieu:             CHINA
F44C: Date ultime d'envoi
   220220                   2022 Feb 20
F45B: Desc biens et/ou prestations
   Texte descriptif
```

الـجمهورية الـجزائرية الـديمقراطية الـشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur Et de la Recherche Scientifique

Université Mohammed Bachir El-ibrahimi ‹ B.B.A ›
Faculté des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion

جامعة محمد بشير الإبراهيمي ‹ برج بوعريريج ›
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

برج بوعريريج :2022/04/20

إلى السيد : مدير البنك الخارجي الجزائري

– وكالة برج بوعريريج –

الموضوع : طلب الموافقة على إستقبال الطلبة .

في إطار إعداد موضوع مذكرة التخرج للسنة الثانية ماستر تخصص– إقتصاد نقدي وبنكي– لقسم العلوم الاقتصادية ، نرجوا من سيادتكم الموافقة على استقبال الطلبة المبينة أسمائهم أدناه وإفادتهم بالمعلومات الممكنة.

تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

أسماء الطلبة:

– سعيداني محمد

– تيت جمال.

رئيس القسم

رأي المؤسسة المستقبلة

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
Rue Mohamed Meguedmi - B.B.A
Tél : 035.76.40.28
Fax : 035.76.40.26
Agence Bordj Bou Arreridj 68

M' ABDELMALEK Brahim
Directeur d'Agence
20/04/2022.

العنوان : "جامعة برج بوعريريج – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير. العناصر 34265 برج بوعريريج – الجزائر
هاتف– الموزع : 01 63 35 66 213 00 • هاتف الكلية : 41 22 86 35 00213 فاكس : 41 22 86 35 00213